قيم الديمقراطية وممارساتها بين طلاب الجامعة
دراسة ميدانية على عينة من طلاب جامعة القاهرة

ناهد أحمد سيف(*)

الملخص

استهدفت الدراسة الحالية رصد القيم والممارسات الديمقراطية الفعلية لدى طلاب جامعة القاهرة (عينة الدراسة) تلك الممارسات التي تم التعرف عليها من خلال العملية التعليمية، وكذلك من خلال الفعاليات والأنشطة الممارسة داخل المحيط الجامعي. تلك التي تعكس ثقافة وقيم الديمقراطية خاصة فى مجالات حرية التعبير عن الرأي، والعدالة والمساواة، والمسئولية، والمشاركة. ولتحقيق هذا الهدف اعتمدت الباحثة على منهج المسح الاجتماعي بالعينة، حيث تم سحب عينة من طلاب جامعة القاهرة وبالتحديد من أربع كليات عملية ونظرية هي (العلوم – الهندسة – الآداب – الاقتصاد والعلوم السياسية) وذلك بطريقة عمدية، ووصل قوام العينة التي تم تحليلها فعليا إلى (٤٥٨) مفردة، وبناء عليه اعتمدت الدراسة على أسلوب التحليل الكمي الإحصائي، وأيضًا فى ضوء حساب المتوسطات، واختبار كا٢ لاختبار دلالة الفروق بين المتوسطات، والانحراف المعياري. وقد انطلقت الدراسة من توجه نظري يعتمد على رؤى "جيدنز" حول "تشكيل البنية"، ومقولة "بورديو" "الهابيتوس"، وذلك فى محاولة لفهم الطريقة التي ينتج بها الطلاب ممارساتهم بحيث تظهر إلى حيز الواقع فتتشكل البنية الجامعية من خلال الممارسة الحرة الرحبة للطلاب، وتتسم بالدينامية والتحول المستمرين، وتستوعب أكبر قدر من الممارسات التي تعكس قيم الديمقراطية، كما تتشكل ممارسات الطلاب و تصوراتهم وطرق استجاباتهم من خلال ما أطلق عليه "بورديو" "الهابيتوس" والذي يعد بمثابة الوسيط بين البنية الجامعية والممارسة الفردية للطلاب الفاعلين. وقد أظهرت الدراسة وجود اتجاه إيجابي متوسط من قبل المشاركين نحو الدور الذي تلعبه الجامعة فى تزويد طلابها بقيم الديمقراطية. ومن ثم فإن البنية أو الجامعة فى

(*) مدرس علم الاجتماع بكلية الآداب، جامعة القاهرة.

هذه الحالة لا توفر الإطار الداعم للقيام بالممارسات الديمقراطية، أو توفره بشكل مقيد من خلال ما تفرضه من كوابح وقيود متمثلة في نصوص اللائحة بالإضافة إلى الجوانب التنظيمية والإدارية والمادية التي تحول دون القيام بالأنشطة والممارسات الجامعية بالشكل المرجو. كما بينت الدراسة أيضًا حضور قيم الحرية، والعدالة والمساواة، والمسئولية في الممارسات الجامعية بشكل جيد، ولكنها بحاجة إلى مزيد من التدعيم والتعزيز والدفع للوصول إلى مستوى أفضل للممارسة. بينما تجلت قيمة المشاركة في الممارسات الجامعية لتعكس مستوى مقبول ولكنه منخفض مقارنة بتجليات الحرية والعدالة والمسئولية، كما تعكس قراءة النتائج الخاصة بقيمة المشاركة حدوث تناقض ظاهري بين التصور والممارسة من قبل الطلاب. فمن الجلي أن اللائحة الطلابية والقيود الإدارية والتنظيمية الجامعية تعد من أبرز المعوقات التي تحول دون ممارسة الطلاب ومشاركتهم للفعاليات والأنشطة العلمية والثقافية والاجتماعية والسياسية داخل البيئة الجامعية. مما يدعونا للإشارة إلى ضرورة وضع آليات لمواجهة هذه المشكلة وذلك من أجل بيئة جامعية توفر للطلاب مناخ إيجابي للمشاركة.

الكلمات الدالة:

الديمقراطية – الحرية – العدالة والمساواة – المسؤولية – المشاركة.

Values and Practices of Democracy among University Students

Abstract

The current study aimed at observing the real democratic values and practices of Cairo University students (sample of the study). These practices have been identified through the educational process, as well as through events and activities within the university. They reflect the culture and values of democracy, especially in the areas of freedom of expression, justice, equality, responsibility and participation. To achieve this objective, the researcher relied on the social survey approach, applied intentionally to a sample of Cairo University students from four applied and theoretical faculties (Science, Engineering, Arts, Economics and Political Science).The sample, which was actually analyzed, consisted of (458) respondents. Accordingly, the study relied on the quantitative statistical analysis, the calculation of averages, and the Ka 2 test to investigate the significance of differences between averages and the standard deviation. The study began from a theoretical perspective based on Giddens' views on "structure formation" and Bourdieu's notion "Habitos", in an attempt to understand the way in which students create their practices so that they appear in reality. The university structure is thus shaped by the free and widespread practice of students, characterized by continuous dynamism and transformation, and embraces the greatest number of practices that reflect the values of democracy. Students' practices, perceptions, and responses are also molded by what " Bourdieu " called "Habitos", which serves as a bridge between the university structure and the individual practice of active students. The study showed an average positive attitude of the participants towards the role of the university in providing its students with democratic values. Therefore, the structure or the university in

this case does not provide the framework to support democratic practices, or provide it in a restricted manner through the imposed constraints consisting in the provisions of the regulation as well as the organizational, administrative and physical aspects that prevent the conduct of the university activities and practices as desired. The study also showed the presence of the values of freedom, justice, equality, and responsibility in university practices in a good manner, but they need to be further strengthened, supported and pushed to reach a better level of practice. However, the value of participation in university practices reflected an acceptable but low level compared to the manifestations of freedom, justice and responsibility. Reading the results of the participation value also reflects an apparent contradiction between perception and practice of the students. It is clear that the student list and the administrative and organizational regulations of the university are among the main obstacles that prevent students from practicing and participating in events and scientific, cultural, social and political activities within the university. This leads us to point out the need to develop mechanisms to address this problem for a university that provides students with a positive atmosphere for participation.

Key words:

Democracy - Freedom - Justice and Equality - Responsibility - Participation.

١-مدخل لمشكلة الدراسة:

تعد الديمقراطية من الموضوعات التي تزايدت أهميتها فى الفترة الراهنة؛ وذلك نظراً لما شهده المجتمع المصري من تحول ديموقراطى إبان الأحداث المتلاحقة والتحولات المتسارعة ذات الصبغة الثورية خاصة عقب ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ وبزوغ حالة من الوعي والرغبة فى الحرية ومزيد من المساحة التي تسمح بالتعبير عن الرأي والمشاركة والمساواة وهي قيم وممارسات تمثل فى مجموعها مكونات أساسية للديمقراطية بأبعادها المختلفة. إن الثورات التي عرفها التاريخ أحدثت تغيرات أساسية في أبنية المجتمع وخاصة الاجتماعية والسياسية منها، فقد فتحت الباب لممارسة الحريات وتحرير العقول وسيادة القانون وترسيخ الأسس الديمقراطية. مع الأخذ فى الاعتبار أن التحول الديمقراطي لا يتحقق إلا من خلال الإعلاء من قيمة الدولة المدنية ومؤسساتها التي تحترم الحريات وتقبل التعددية وتبعد عن التحيز والتمييز واللامساواة وفي سياق من الشعور بالمسئولية الاجتماعية والأخلاقية. وفى ضوء هذه العلاقة، لابد من وجود ثقافة (مدنية) بما تحمله من قيم المساواة والعدل والتسامح، وتمثل جزء من الثقافة العامة التي يحملها الأفراد وينتجونها في تفاعلاتهم اليومية وفي إطار البني والمؤسسات التي يشغلون فيها أدوارًا محددة(كارل لاتز، ٢٠٠٠ : ٦٢٠). وتأسيسًا على ذلك فإن إحداث أي تغير في بُني الوعي بالحرية والديمقراطية يتطلب التربية على ثقافة وقيم الديمقراطية. وتعد كل من الأسرة والجامعة من أهم المؤسسات الأكثر فاعلية في إحداث هذا الوعي وتحقيق تغييرات جذرية فى مجال الثقافة والقيم الاجتماعية. فممارسة الديمقراطية هي عملية يتم تكوينها منذ الطفولة، حيث يتدرب النشء على استخدام مفاهيم احترام الذات والآخر، والنظر إلى الأفراد على قدم المساواة وهذه العملية تتم فى إطار العائلة يليها المدرسة ثم تترسخ فى الجامعة (عمارة رمضان،١٩٩٣: ٨١) كمؤسسة أساسية من مؤسسات التعليم العالي. ومن هنا تمحور الهدف الرئيسي للدراسة فى: التعرف على قيم الديمقراطية لدى طلاب جامعة القاهرة(عينة الدراسة)، ورصد الممارسات الديمقراطية الفعلية التي تمارس من خلال العملية التعليمية وكذلك الأنشطة الممارسة فى الحياة الجامعية.

وقد نشأ الاهتمام بما يعرف بالتعليم المدني (بنجامين باربر،١٩٩٢)، والتعليم الديموقراطى (إيمى جتمان، ١٩٩٩) وهو نوع من التعليم يسمح بتطوير القدرات النقدية للطلاب وإنتاج نوعيات من الانفتاح على أفكار مختلفة وحماس للنقاش حول القضايا الأخلاقية (درايزك، ودنلفى،٢٠١٣ : ٣١٣).كما يرمى إلى تزويد الطلاب بالثقافة المدنية، التي بمقتضاها يتحولون إلى أفراد ذوى قدرة على التواصل مع الآخرين وعلى تبنى قيم أخلاقية للحياة المدنية تجعل منهم فاعلين اجتماعيين إيجابيين (أحمد زايد،2012: ٥). وعلى مستوى مؤسسات التعليم العالي العالمية، عقد رؤساء جامعات الولايات المتحدة مؤتمرًا فى العام ١٩٩٩ نتج عنه "إعلان الرؤساء حول المسئولية المدنية للتعليم العالي" (Aspen Institute،1999)، عقبه مؤتمرًا فى العام ٢٠٠٥ فى فرنسا صدر عنه إعلان "تالوار" حول "الأدوار المدنية والمسئولية الاجتماعية للتعليم العالي" وقد حضر هذا المؤتمر العديد من رؤساء الجامعات من مناطق مختلفة من العالم من بينهم أربعة من البلدان العربية. والتساؤل الذي يطرح نفسه هو هل يمكن وصف الوضع فى الجامعات الحكومية المصرية باعتبارها الجامعات التي تضم الكتل الأكبر من الطلاب والأساتذة، من هنا تمثلت أهمية الدراسة الحالية فى رصد بعض جوانب الحياة الجامعية للطالب فى جامعة القاهرة، تلك الجوانب التي تعكس ثقافة وقيم الديمقراطية ومن ثم فإن هذه الدراسة تساهم فى إثراء التراث البحثي لعلم الاجتماع الثقافي بقضايا ثقافة وقيم الديمقراطية التي يحتاجها شبابنا فى الوقت الراهن.

وفقاً لما سبق فإن نشر وتعميم ثقافة وقيم الديمقراطية التي يرتكز عليها التحول الديمقراطي فى المرحلة الراهنة، تعد ضرورة ومسئولية فى نفس الوقت. وتعد الجامعة كمؤسسة بارزة من مؤسسات التنشئة السياسية إطارًا مميزًا لتنشئة الشباب على القيم الديمقراطية وإكسابهم الخبرة العملية وتدريبهم على الممارسة الديمقراطية داخل الجامعة. بما تتضمنه هذه العملية من حرية التعبير عن الرأي، والمشاركة فى الأنشطة الطلابية المختلفة، والتصويت على القرارات، وممارسة النقد، والمطالبة بالحقوق، وغيرها الكثير، فكلما أصبحت الجامعة أكثر

ديمقراطية فى بنيتها الداخلية تكون أقدر على المساهمة فى التطور الديمقراطي للمجتمع كله، وأكثر قدرة على إكساب طلابها الثقافة والقيم الديمقراطية وما يرتبط بها من ممارسات. وتأسيساً على ذلك تتحدد مشكلة الدراسة الراهنة فى الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي: ما القيم الديمقراطية التي اكتسبها طلاب جامعة القاهرة (عينة الدراسة)؟ وإلى أي مدى تتجلى هذه القيم فى شكل ممارسات تعكس حرية التعبير عن الرأي والمسئولية والعدالة والمساواة والمشاركة فى الحياة الجامعية، ومن ثم تعكس فعالية الجامعة فى إتاحة السياق الداعم لهذه الممارسات من خلال العملية التعليمية والأنشطة الطلابية؟ ويتفرع من هذا التساؤل مجموعة من التساؤلات الفرعية يمكن حصرها على النحو التالي:

١- ماذا يعنى مفهوم الديمقراطية لدى طلاب جامعة القاهرة (عينة الدراسة)؟

٢- ما أهم القيم الديمقراطية التي اكتسبها الطلاب فى المراحل المختلفة لتعليمهم الجامعي؟

٣- هل تتيح الجامعة السياق الداعم للممارسات الديمقراطية داخل الحرم الجامعي؟

٤- هل تختلف الممارسات الديمقراطية لدى الطلاب باختلاف النوع والكلية والسنة الدراسية؟

٢- مفاهيم الدراسة:

٢-١: قيم الديمقراطية:

يعد مفهوم القيم من المفاهيم ذات الأهمية بمكان فى عديد من العلوم والتخصصات الإنسانية، ويختلف الباحثين الاجتماعيين في تعريفهم للقيم، ونلاحظ ذلك من خلال الطبيعة الرحبة للمناقشات النظرية لتعريف القيم وتصنيفها. فنجد علماء الاجتماع ربطوا بين القيم والمعايير، أو الاهتمامات والتفضيلات، أو السلوك المرغوب فيه، أو الاتجاهات وغيرها. وتعنى القيم مجموعة المبادئ الإنسانية التي يمتلكها الإنسان، وتتحكم فى سلوكه (Cambridge international dictionary of English , 1997 : 1605). كما تعرف بأنها مجموعة المبادئ والمعايير التي تمكن الفرد من الحكم على كل ما هو ثمين أو مهم فى الحياة. وهى أيضا المبادئ الخلقية والجمالية والمعتقدات والمعايير التي تعطى انسجاماً لاتجاه قرارات

وأفعال الفرد، وعندئذ تعرف بأنها المثل الاجتماعية العليا (Rowntre , 1981 : 339). والقيم إجرائيا تعد"موجهات عامة للسلوك ترتبط بحاجات الأفراد وتتشكل عبر المعاني والآراء والاتجاهات والتصورات، وتستمد من ثقافة المجتمع؛ كما تنعكس في سلوك الأفراد وممارستهم" (أحمد زايد، ٢٠١٣ :١٦).

أما الديمقراطية فتشير فى دلالاتها الاشتقاقية إلى حكم الشعب نفسه بنفسه أو قد تعني حكم الأغلبية بعد عملية الانتخاب والتصويت والفرز والانتقاء.حيث تشير إلى المشاركة الفعالة للأفراد المتأثرين بالقرارات فى عملية اتخاذها (شارلوت سميث،١٩٩٨ :٣٧٧). وترتكز الديمقراطية على القانون والحق والحرية والعدالة والكرامة الإنسانية والاحتكام إلى مبادئ حقوق الإنسان وإرساء المساواة الحقيقية بين الأجناس في الحقوق والواجبات. ومن أهم أسس الديمقراطية الالتزام بالمسؤولية واحترام النظام وترجيح كفة المعرفة على القوة والعنف.

وبات من العيان ارتباط مفهوم الديمقراطية بشكل جدلي وتاريخي منذ انطلاق الممارسة في عهد اليونانيين فيما عُرف "بديمقراطية أثينا" مروراً بإسهامات مفكري وكُتاب الغرب أمثال"جون لوك" و"جان جاك روسو" و"فولتير"وغيرهم. فمنذ ازدهار الليبرالية السياسية في أوروبا في القرن الثامن عشر (تلك التي ركزت على الحرية الفردية)، مثل ذلك مصدراً أساسياً لتطور مفهوم الديمقراطية.غير أن الحكم الديمقراطي قد أتخذ عبر التاريخ أشكال ودلالات متنوعة. ففي المجتمعات القديمة كان الشعب يضم ملاك الأراضي أو الرجال وحدهم دون النساء. وفى بعض المجتمعات تنحصر الديمقراطية فى دلالاتها السياسية فحسب، غير أنها فى مجتمعات أخرى تمتد فى أوسع المجالات فى الحياة البشرية. ويفترض أغلب المتحدثين عن الديمقراطية أن النظام السياسي المرغوب لديهم هو ما يمكن تسميته بالديمقراطية الليبرالية، تلك التي تتيح للمواطنين قدرا واسعا من الحريات السياسية والمدنية، مثل حريات الاعتقاد والرأي والتعبير والتنظيم، وحرية الانتخاب و الترشيح للمناصب السياسية وإمكان تولى

الوظائف العامة وذلك على قدم المساواة بين جميع المواطنين. وبحيث تقوم الديمقراطية الحقيقية على الحرية والمساواة (مصطفى السيد، ٢٠٠٧ : ٣٥-٣٦).

وتباعًا فإن مفهوم الديمقراطية يشير إلى مفهوم السلطة الشعبية. ووفقًا للمفكر السياسي "أنتونى أربلاستر Antony Arblaster"يشير المصطلح إلى الوضع الذي تسند فيه القوة والسلطة للأفراد، حيث أن الحكومة الديمقراطية متناقضة مع تلك الاستبدادية التي تفرض قراراتها على الناس و تنفذها دون موافقتهم. إن الديمقراطية تؤكد مساءلة أولئك الذين يملكون القوة ويمثلون مصدرًا لها، ومن ثم فإن الديمقراطية اليونانية تركز على المشاركة الفعلية للمواطنين فى ظل حكوماتهم، بينما تركز الديمقراطية الحديثة على المشاركة والتمثيل، فهي تقتضى تفويض السلطة بجانب الممارسة المباشرة لها (Srinivasan, 2013 : 108). ولدى "داهل Dahl" يرتكز النسق الديمقراطي على الأحزاب المتنافسة، ويحترم حكم الأغلبية حقوق الأقليات (Sills,L.1968: 112). ويؤكد "بيثام Beetham" على أن الفكرة الجوهرية للديمقراطية هي حكم الشعب وهيمنته على عملية اتخاذ القرار، كما تتكون الديمقراطية لدى "بيثام" من مصفوفة من الحقوق، والحريات، والمؤسسات (Knutsen, 2010 : 111). وتتمثل معايير الأداء الديمقراطي للتنظيمات لدى "زويفل Zweifel " فى سبعة معايير هي: التوظيف، والمشاركة، والشفافية، وإمكانية منح السبب، وإمكانية الإلغاء، والمراقبة، والحرية وهى كلها جوانب مؤسسية فى عملية اتخاذ القرار (Dingwerth, 2014 : 1127). ويحدد "نوير Kneuer" ثلاث أبعاد للديمقراطية هي: الحقوق المدنية والسياسية وسلطة القانون، ويمثل البعد الدستوري والرقابي، والبعد الإجرائي ويتكون من المبادئ الديمقراطية المرتبطة بمستوى المدخلات ومستوى صنع القرار، وبعد المخرجات ويشير إلى مدى فعالية الأداء الحكومي (Kneuer, 2010: 669). كما يشير المنظِر السياسي "صموئيل هنتنجتون Samuelp.Huntington" المشتهر بفرضيته عن صدام الحضارات أن الانتخابات المفتوحة الحرة و العادلة هي جوهر الديمقراطية وأن هذه العملية تتضمن مجموعة

من القواعد والإجراءات التي يتم بموجبها التحول من النظم السلطوية أو الشمولية نحو تدعيم النظام الديمقراطي (Huntington , 1991: 15).

وبالتزامن مع استخدام مفهوم الديمقراطية بالمعنى السياسي. ألقى "أليكسيس دوتوكفيل Alexis de Tocqueville" الضوء على الجانب الاجتماعي للديمقراطية الأمريكية. ومن ثم بدأ الحديث عن "الديمقراطية الاجتماعية". ويشير عادة هذا المصطلح إلى أتساع الديمقراطية لتشمل المجتمع ذاته. ويتم التعبير عن هذه العملية من خلال عادات المجتمع وأعرافه وخاصة ما أطلق عليه "برايك Bryce" "المساواة فى التقدير"، إلى حد التعامل مع كل إنسان بالتساوي واحترامه بالتساوي. وما هنا فإن الديمقراطية الاجتماعية يمكن تحديدها بأنها روح الجماعة وأخلاقياتها التي تعد أسلوب للحياة المتميزة بالتسوية العامة للأوضاع المتناقضة، وأيضا تشير إلى "مجتمع متعدد المجموعات muligroup society" يتم فيه تعزيز شبكة الديمقراطيات المتعددة أو التي تعد جزء من الديمقراطية السياسية واسعة النطاق (Srinivasan , op.cit : 113). إذن فالديمقراطية ليست فقط مفهوم سياسي يعنى ممارسة القوة، شكل للحكومة، أداة للتحكم، وميكانيزم لاختيار الحكام. ولكنها تعنى أيضا مضامين أخرى اجتماعية وروحية وأخلاقية أكثر أهمية وعمقًا وتأثيرًا. فالديمقراطية أيضًا قيمة اجتماعية ونمط للمجتمع تتوافر فيه قيمة المساواة الاجتماعية وانتشار الفرص المتساوية والحصول على مؤسسات ديمقراطية. أيضا الديمقراطية مبدأ أخلاقي يحمل قيمة حقيقية لتنمية المواطنين أخلاقيا وفكرياً وذاتياً (Abbas & Kumar , 2012 : 396).

وبناء عليه ركزت المقاربات على الظروف الحياتية و السياسية التي يسعى نظام حكم ما إلى تعزيزها: هل يعزز هذا النظام رخاء الناس، وحريتهم الفردية، وأمنهم، والعدالة لهم، والمساواة الاجتماعية بينهم، والمشاورات العامة معهم، والحل السلمي لنزاعاتهم، عندئذ نعتبر هذا النظام ديمقراطيا بصرف النظر عما فى دستوره من عبارات (تشارلز تيللى، ٢٠١٠ : ٢٣) إن الديمقراطية تحترم القيم المتمركزة حول الكرامة والحقوق الإنسانية، والمساواة و كل ما يعزز تلك القيم وكل من عليه واجب القيام بذلك، فالمجتمعات الديمقراطية لا تدخل فى

حروب مع بعضها البعض، كما أن الانتشار العالمي للديمقراطية يعد الطريقة الأفضل للتأكيد على السلام العالمي والاستقرار (Parekh, 2008: 259). إذن فإن المعنى الضيق للديمقراطية يشير إلى شكل من أشكال الحكم الذي يعنى مشاركة جميع المواطنين المؤهلين على قدم المساواة. فالأوضاع الاجتماعية والسياسية والثقافية التي تمكن المواطنين من الممارسة الحرة والمتساوية تعنى أن هذا المجتمع توجد به ديمقراطية حقيقية. أما المعنى الأوسع فيستخدم لوصف ثقافة مجتمع ما. ومن ثم فإن مفهوم الديمقراطية مفهومًا مركبًا تنتظم فيه كينونة من الممارسات، والعلاقات، والمبادئ الحرة التي يمكن أن تؤصل فى الإنسان قيم العدالة، وحرية التفكير، وقيم النقد والحوار، واحترام الآخر، وقبول مبدأ المساواة، والحرية والمشاركة. ومن هنا نادي كثير من المفكرين بتجاوز ربط الديمقراطية بالسياسة، وذلك لتشمل جميع مناحي الحياة الاجتماعية الأخرى، فالديمقراطية ليست مجرد نظاما سياسيا، ولكنها أيضا ثقافة مجتمع. ومن ثم فإن الديمقراطية بمعناها العام تعنى طريقة للحياة تمنح لكل فرد المشاركة في الحياة الاجتماعية من خلال تمتعه بمبدأ تكافؤ الفرص(مجدي عزيز، ١٩٩٨ : ٥٤).

ووفقًا لما سبق فإنه يمكن الإشارة إلى الديمقراطية إجرائيًا بأنها القيمة التي توجهنا نحو أشكال السلوك والممارسات التي تتضمن حرية إبداء الرأي، والشعور بالمساواة والعدالة الاجتماعية، والمشاركة المجتمعية ، والشعور بالمسئولية الاجتماعية والأخلاقية تجاه أفعالنا والآخرين والمجتمع، وإذا كانت الديمقراطية فى جوهرها تمثل قيمة مجتمعية مركزية كبرى فإنه يتفرع منها مجموعة من القيم الفرعية أهمها على الإطلاق والتي سوف نتناولها بالدراسة: قيمة الحرية، وقيمة المسئولية الاجتماعية والأخلاقية، ثم قيمة المشاركة وقيمة المساواة والعدالة الاجتماعية.

٢-٢:الحرية :

يُعرِّف "أرسطو" الحرية بأنها قيمة إنسانية عليا يجد فيها الفرد نفسه متحررًا من الضغوط والأوامر والنواهي التي تقيد ما يريد القيام به من أفعال تتناسب مع تفكيره وفلسفته. أما "ابن خلدون" فيعرف الحرية بأنها قيمة اجتماعية أساسية يجد فيها الفرد نفسه ذا قدرة على القيام

بما يريد دون عوائق أو قيود مفروضة عليه (خالد حمدان، ٢٠٠٧). وترتبط قيمة الحرية فى السياق الغربي باستقلالية الذات فى التفكير والإبداع والتعبير بكل صوره وممارساته. كما ترتبط الحرية بالمسئولية كوجهين لعملة واحدة، ويأتي ذلك من خلال تطور الثقافة السياسية، ويعتمد هذا على مدى انتشار الثقافة الديمقراطية فى المجتمع ومدى تشبع مختلف الفاعلين بها. حيث يمكننا فهم الديمقراطية باعتبارها نسق يسمح للأفراد بتنمية شخصيتهم من خلال تنمية الأفكار التي تعد مناخ ممتاز لممارسة وانتشار الحرية.

وفى كتابه "الحرية" يؤكد "جون ستيوارت ميل " أن حريات الفرد تتضمن حرية العقيدة والتفكير، وإبداء الرأي، والتعبير عن المشاعر، ثم حرية الذوق، ثم حرية العمل، وأخيرا حرية الاجتماع والتجمع(ميكافيللى، ٢٠٠٢ : ٣٢٥). ومن ثم فإن مفهوم "الحرية Liberty" يحمل ثلاث دلالات هي، الاختيار، وغياب القيود لخلق وممارسة هذا الخيار، وتوافر الظروف التي تمكن الفرد من تفعيل هذا الخيار (Bhargava & Achraya ,2013 :51). ويمكننا هنا أن نفرق بين صنفين من الحرية هما الحرية السياسية والحرية الفردية، إلا أنه لا يمكن فصل أيهما عن الآخر فلا معنى للحرية السياسية في مجتمع ما يمارس تقييد لحريات وممارسات الأفراد والعكس صحيح.

وفقًا لما سبق يمكننا وضع مجموعة من المؤشرات الإجرائية لقيمة الحرية تتمثل فى مجموعة الممارسات التي تتجلى فى التعبير عن الرأي دون خوف أو قلق مع تقبل واحترام الآراء الأخرى، القدرة على النقد البناء،اتخاذ القرار، وتبنى الاتجاهات الفكرية، والانضمام إلى الأحزاب والجماعات.

٢-٣: العدالة و المساواة :

إن مفاهيم مثل "المساواة Equality"، و"العدلFairness"، و"العدالة Justice" هي مفاهيم معيارية لأنها تصف مستويات أخلاقية وروحية. إذ أنها تعنى مبادئ منظمة للحياة السياسية والاجتماعية. وفى الفلسفة يشير "أفلاطون" فى جمهوريته إلى العدالة باعتبارها فضيلة، كما يؤكد"أرسطو" فى دولته أن العدالة التوزيعية تتجلى فى التعامل على

قدم المساواة أو التعامل بظلم للجميع. وترتبط العدالة بجانبين مختلفين، يعنى الأول بإدارة القوانين المرتكزة على مبادئ المساواة القانونية كقانون المساواة فى الحماية وهى جوانب تكشف عن أوضاع قانونية وإجرائية، أما الثاني فيهتم بتوزيع أو إعادة توزيع المصادر مثل العمالة والتوظيف والفرص الأخرى، والمصادر المادية والاقتصادية، وهي جوانب تكشف عن أوضاع أخلاقية ومعنوية. وفي هذا الصدد استخدم "توكفيل" مصطلح الديمقراطية ليصف المؤسسات الديمقراطية أو طريقة الحياة الديمقراطية التي أكد فيها على ما أسماه الشغف إلى المساواة الاجتماعية ودورها فى تطوير المجتمعات الديمقراطية. حيث أن أغلب الثورات كان هدفها القضاء على اللامساواة (Abbas & Kumar, op.cit:357:359).

ومن ثم فإن مفهوم العدالة يشير فى صياغته المثالية إلى " حالة يسود فيها الإنصاف العام، والمساواة المطلقة فى توزيع الثروة والفرص، واتساع دائرة الخيارات أمام المواطنين وسيادة القانون، وتحقيق الرفاهية العامة لكل سكان المجتمع، فيما يتصل بالخدمات الاجتماعية وحماية حقوق الجماعات الضعيفة، الأمر الذي يترتب عليه انتشار إحساس عام بالعدل والإنصاف والتضامن الاجتماعي "(أحمد زايد، ٢٠١٨ : ٤٩).

ومن ثم تؤدى المساواة باعتبارها كلمة عاطفية بالمعنى السياسي، دورًا رئيسيًا فى السياسات الحديثة منذ الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩ وحتى وقتنا الحاضر. كما يؤكد كل من المعلقين فى العصر الحديث والإعلان العالمي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان على المساواة فى كل من الحقوق والكرامة. فبالرغم أن ثمة تباينات بين الأفراد والجماعات ترجع إلى اختلاف ظروف حياتهم وتؤدى إلى انعدام المساواة فى أغلب الأحوال وخاصة لدى الشعوب الفقيرة، إلا أن القضية الأكثر حداثة تكمن فى المطالبة بشرعية التمييز الإيجابي لصالح الجماعات المهشمة أو المستبعدة مثل المرأة والأقليات (Tansey and Jackson , 2008 : 62). كما يتمثل جهد الحكومات فى العمل على زيادة نسبة العدالة، وتقليل الظلم وعدم المساواة، ودفع القيم الحاكمة للعدل والمانعة للتمييز إلى الأمام بالتطبيق الحاسم والعادل للقانون (أحمد زايد، ٢٠١٨ : ٤٩-٥٠).

من هذا المنطلق يمكننا تحديد مجموعة من المؤشرات الإجرائية للعدالة والمساواة، تتمثل فى منح الحقوق دون تمييز، وتوزيع الثروة والموارد بالتساوي، التساوي فى فرص النجاح، والتساوي فى فرص التوظيف.

٢-٤ :المسئولية الاجتماعية و الأخلاقية :

تعنى المسئولية بمعناها العام إقرار الفرد بما يصدر عنه من أفعال، واستعداده تحمل نتائج هذه الأفعال والقدرة على الوفاء بالتزاماته. وتعنى المسئولية فى اللغة "ما يكون به الإنسان مسئولاً عن أمور أو أفعال أتاها'' (المنجد فى اللغة والإعلام،١٩٩٢ : ٣١٦). وتقوم المسئولية على الحرية، ويكلف بها العاقل، وتسقط عن صاحب الإرادة المسلوبة (حنان رزق، ٢٠٠٢ :٩٣).

وبناء عليه تشير المسئولية الاجتماعية إلى مسئولية الفرد أمام ذاته عن الجماعة التي ينتمي إليها أو المجتمع الذي يعيش فيه. ومن ثم فإن المسئولية الاجتماعية لها شقين، شق أخلاقي ذاتي نابع من الضمير والأخلاق والإلزام الذاتي النابع من داخل الفرد، أما الشق الثاني فيتضح من خلال الأفعال الاجتماعية الواجب على الفرد القيام بها من أجل الآخرين، والتي يغلب عليها التأثير الاجتماعي(سيد عثمان، ١٩٩٦ :٤٣). وتأسيسا على ما سبق ترتبط المسئولية الاجتماعية بمفهوم الواجب duty فى مقابل الحق، فهذه الحقوق يقابلها واجبات يؤديها الأفراد. والواجبات لا تتحدد فى ضوء أطر قانونية فقط، ولكنها تتحدد فى ضوء أطر أخلاقية فى الأساس، بحيث يندفع الفرد إلى أداء الواجب فى ضوء الرصيد الأخلاقي أو الطاقة الأخلاقية التي يحملها فى داخله. وبناء عليه يمكن النظر إلى المسئولية الاجتماعية بوصفها إطار أخلاقي عام يفرض على الفاعل (الفرد – الجماعة – التنظيم) التزامًا بأن يوجه أفعاله فى خدمة المجتمع، وأن ينصرف عن التوجهات الأنانية فى مقابل التوجه نحو المصالح الجمعية. وإذا ما تشرب الفاعل هذا الالتزام تصبح المسئولية الاجتماعية بالنسبة إليه بمثابة الواجب الأخلاقي الذي يجب أن يحافظ عليه ويعمل على تحقيقه بشكل

دائم. وبهذا المعنى فإن المسئولية الاجتماعية ترتبط بمفهوم المحاسبية accountability وأيضا ترتبط بالقدرة على العزو attributability (أحمد زايد، ٢٠١٨ : ١٧٢).

وتتحدد المؤشرات الإجرائية للمسئولية الاجتماعية والأخلاقية فى ضوء هذه الدراسة، فى معرفة الحقوق والالتزام بالواجبات،والالتزام بالسلوكيات والآداب العامة، والمحافظة على الممتلكات العامة، والتضحية من أجل الوطن والآخرون.

٢-٥ :المشاركة:

تشير المشاركة بمعناها الواسع إلى جهود تطوعية يقوم بها البشر، وذلك لتحقيق تغيير يريدون أن يحدثوه في حياتهم ومجتمعاتهم وتستهدف هذه المشاركة تنمية هؤلاء البشر لأنفسهم وحياتهم وأوطانهم(إقبال الأمير، ٢٠٠٤ : ٤٩٦). ويتوارد إلى الذهن عند طرح كلمة "المشاركة"، المعنى السياسي لها الذي ظل ملتصقا بالأذهان إلى وقت قريب، إلا أن مفهوم "المشاركة" لا يقتصر على الحقل السياسي فقط بل إن نطاقها واسع وممتد ليشمل حقولاً وأنشطة اجتماعية متنوعة، وفي هذا الصدد يشير أحد الباحثين أن المشاركة هي العملية التي يلعب الفرد فيها دوراً في الحياة السياسية والاجتماعية لمجتمعه وتكون لديه الفرصة لأن يشارك في وضع الأهداف العامة للمجتمع وكذلك أفضل الوسائل التي تساعد على تحقيق إنجاز هذه الأهداف(هناء بدوى، ٢٠٠٠ : ١٧٨).

ويؤكد "ميل J.S.Mill " أن المشاركة الديمقراطية والنقاش الحر المفتوح يساعد الناس على رفع مستوى وعيهم السياسي وشخصيتهم. وقد علق "ديفيد هيلد David Held" على تفسير "ميل"للديمقراطية التنموية التي اعتبرها "هيلد" أيضا تنمية للخصال الشخصية والمستويات الفكرية والأخلاقية للناس الذين يرون أن لديهم ديمقراطية حقيقية أو أنها قيمة فى ذاتها تمنح فرصة تحقيق التنمية الفكرية والأخلاقية والشخصية لأفراد المجتمع Abbas & Kumar, op.cit : 396). فالمشاركة متعددة الأبعاد والمجالات، حيث تتسع لتشمل مشاركة الأفراد فى الأنشطة الجمعية، وفى سياسات الحياة اليومية التي تتبدى فى اختيارات وأفعال الأفراد التي تعد جزء من الحياة اليومية لهم، بحيث يمكننا الحديث عن مساهمات

ومشاركات فى المجالات العامة والفردية والمدنية والاجتماعية Brodie & others, (5 : 2009). ووفقًا لما سبق فإن "المشاركين" هم المواطنون الذين يتصفون بالنشاط والفاعلية ويشتركون في العمل السياسي والاجتماعي العام، ويحضرون الاجتماعات العامة وينضمون إلى الأحزاب والتنظيمات السياسية. ويخصصون جزءا هاما من وقتهم للاهتمام بالقضايا والأمور العامة لمجتمعهم (سعد جمعة، ١٩٨٤ : ٣٠).

من هذا المنطلق يمكن وضع مجموعة من المؤشرات الإجرائية لقياس المشاركة، وهى المشاركة الفعلية فى كافة قضايا المجتمع، المشاركة فى صنع القرار، التطوع فى مشروعات تنمية المجتمع المحلى، المشاركة فى الانتخابات والاستفتاءات السياسية، حضور اللقاءات والحوارات العامة.

٣: التوجهات النظرية:

٣–١ : الممارسة الديمقراطية فى ضوء نظرية تشكيل البنية لأنتونى جيدنز:

يتخذ "جيدنز" من الأنشطة و الممارسات الاجتماعية المنتظمة عبر الزمان والمكان منطلقا لنظريته "تشكيل البنية". إذ يؤكد أن الأنشطة الاجتماعية تنتج ويعاد إنتاجها بواسطة الفاعلين الاجتماعيين الذين يقومون خلال هذه العملية بإنتاج الظروف والشروط التي تجعل هذه الأنشطة محتملة الحدوث (مصطفى خلف، ٢٠٠٢ :٣٦٦). ومن ثم فإن فهم الممارسات الاجتماعية للفاعلين الأفراد والمعاني المرتبطة بها يمكننا من فهم الطريقة التي يتشكل أو يتبنين بها المجتمع، فالأفراد ينتجون ويعيدون أنتاج الحياة الاجتماعية بشكل منتظم ووفقًا للمعاني الخاصة بهم، حيث لديهم قدرة خاصة على التدخل فى مجرى الأحداث وتوجيهها (أحمد زايد، ١٩٩٦ : ٦٩). فالبنية عند "جيدنز" دينامية متحركة، يعاد فيها إنتاج الممارسات وتظهر فيها البنى إلى حيز الواقع بطريقة حرة وتفاعلية من قبل الفاعلين.

يرفض"جيدنز" فى هذه النظرية فكرة البنية الثابتة التي لها خصائص تتعدى حدود الزمان والمكان (وهى الفكرة التي روج لها البنائيون فى علم الاجتماع والانثروبولوجيا). حيث أكد أهمية البدء من ممارسات الفاعلين الأفراد فى حياتهم اليومية، ودراسة الطريقة التي تتشكل بها

هذه الممارسات فى أبنية اجتماعية قابلة للتشكل والتحول المستمرين. حيث ترى هذه النظرية أن ممارسات الأفراد تتحول إلى ممارسات مفتوحة الأفق، لا تحدها حدود القواعد البنائية الصارمة، بقدر ما تحدها حدود مكنة الأفراد وقدراتهم على اختيار بدائل سلوكية وأنماط فعل تتلائم مع أهدافهم (جيدنز، ٢٠٠٢ : ١٠).

وفى ضوء فكرة "جيدنز" عن كيفية تشكيل البنية، يمكننا فهم الطريقة التي ينتج بها الطلاب ممارساتهم الاجتماعية بحيث تظهر إلى حيز الواقع فتتشكل البنية الجامعية من خلال تلك الممارسة الحرة الرحبة، أي أن الجامعة كبناء راسخ يتشكل وينبني من خلال قيام الطلاب كطرف أساسي فى هذه العملية يلازمه أطراف أخرى مشتركة معه (كالأستاذ الجامعي والإدارة الجامعية) بإنتاج وإعادة إنتاج ممارساتهم بشكل منتظم عبر العملية التعليمية كحيز زماني والفضاء الجامعي كحيز مكاني. وعندما يقوم الطلاب بهذه العملية يتم ذلك فى سياق من المعاني والتصورات الداخلية الخاصة بهم والتي يكون لها تأثير فى تحديد شكل الممارسة أو توجيهها أو تغيير مسارها وذلك وفقًا لوعيهم ومكنتهم، وتأسيسًا على هذا الفهم فإنه بالإمكان خلق بنية جامعية تتسم بالدينامية والتحول المستمرين، وتستوعب أكبر قدر من الممارسات وأنماط السلوك التي تمثل النواة الصلبة لتشكيل البنية (الجامعة).

٣-٢ : الممارسة الديمقراطية في ضوء أفكار" بورديو" حول الهابيتوس :

يشير الهابيتوس (habitus) إلى طريقة في الوجود، أو المظهر العام، أو الزى، أو حالة ذهنية أو عقلية. ويعني هذا أن الهابيتوس ثقافة، وحضارة، ونمط من أنماط الوجود والعيش والحضور في العالم. وقد ركز بورديو على بنية الهابيتوس الداخلية، ومكوناته، ووظيفته. فمن حيث البنية، يتكون الهابيتوس من مجموعة من الميول، والتصورات، والمعتقدات، والإدراكات، ورؤى العالم، ومبادئ التصنيف. ومن ثم، يساعد الهابيتوس الذي يكتسبه الفرد في الأسرة والمدرسة والجامعة على تمثل المجتمع واستيعابه بشكل جيد. ويستطيع الأفراد عبر عملية التنشئة الاجتماعية، أن يخلقوا هابيتوس الطبقة (unhabitus de classe) بسبب تشاركهم في مجموعة من الأفعال والتصرفات والسلوكيات المشتركة. وبذلك، يكون الهابيتوس هو

مصدر أفعال الأفراد المجتمعين، وهو الذي يتحكم في توجهاتهم القيمية والأخلاقية والمعيارية. أي أنه بمثابة الأنا الأعلى السيكولوجي لتجاربهم الحاضرة في العالم. ومن هنا، فالهابيتوس هو بمثابة قالب معياري وأخلاقي للشخصية الفردية، بل هو بمثابة ضرورة أو حتمية تتحكم في أفعال الإنسان، فيما يخص هوايته، وثقافته، وتربيته، وعمله، وتغذيته، واستهلاكه (جميل حمداوي،٢٠١٥: ١٠٩). فالهابيتوس يمثل حركات وأفكار وكيفيات للوجود نكتسبها ونستدمجها إلى حد نسيان إنها موجودة كذلك. إنه روتين ذهني و قد صار لاشعوري بحيث يسمح لنا بالفعل دون تفكير (عبد المجيد السخيري، ٢٠١٤: ١٠٧).

وتأسيسًا على ما سبق فإن الهابيتوس عند "بورديو" يعد نظام مخططات لتوليد الممارسات التي تعبر بأسلوب منهجي عن الحاجة الملحة والحرية الكامنة فى ظروف الحياة الكلية لمجموعة ما. ويفترض المفهوم استيعاب طريقة تشكيل الظروف الاجتماعية لأفعال الأفراد، فضلاً عن إثبات أن الأفراد قادرون على الاستجابة بطرق إبداعية للظروف التي يرون أنفسهم فى ظلها. إن الهابيتوس يجب إدراكه على أنه وصف للعلاقة بين تأثير البني الاجتماعية فى الأفراد فى تلك المجموعة وطريقة استجاباتهم للأوضاع الاجتماعية التي تواجههم (إنجلز و هيوسون، ٢٠١٣ : ٢٤٣).

وترى الدراسة الراهنة أن الهابيتوس لا يقتصر على توجهات طلاب الجامعة وتصوراتهم الشخصية فحسب، بل يتجاوز ذلك إلى الاستعدادات الجمعية، مثل: أنماط التفكير المرتبطة بحرية الفعل والممارسات الحقيقية المرتبطة بقيم الديمقراطية. ومن ثم، يؤثر الهابيتوس في أفعال هؤلاء الطلاب داخل الحيز الجامعي خاصة فيما يتعلق بتعبيرهم عن الحرية والمسئولية الاجتماعية ومشاركتهم في الأنشطة الطلابية. ومن ثم، فالهابيتوس بمثابة وسيط بين البنية المجتمعية والممارسة الفردية. وأكثر من هذا، فالهابيتوس مجموعة من الاستعدادات الجسدية والذهنية الناتجة عن التنشئة الاجتماعية للطالب سواء في أسرته أو في الجامعة، والتي تجعل منه فاعلاً اجتماعياً داخل المجتمع الجامعي بوجه خاص والمجتمع الأشمل بوجه عام.

٤ : الدراسات السابقة:

مما لاشك فيه أن موضوع قيم الديمقراطية وممارساتها فى المجتمعات الغربية عامة، والجامعات الغربية خاصة يعد أمر مسلم به، وذلك انطلاقًا من فرضية اتسام المجتمعات الغربية ومؤسساتها بالديمقراطية الراسخة. بيد أن الأمر يختلف فى مجتمعاتنا العربية، والمجتمع المصري على وجه الخصوص. ومن هنا تنبثق أهمية دراسة قيم الديمقراطية وممارساتها داخل الجامعات المصرية. وخاصة إبان مرحلة التحول نحو الديمقراطية الفعلية وذلك على مستوى الممارسات والمؤسسات. وبمسح التراث البحثي المصري الخاص بموضوع هذا البحث تكشف لنا أن غالبية البحوث الاجتماعية التي أجريت فى الجامعات المصرية قد اهتمت بدراسة قضايا من قبيل التعليم العالي ومواصفاته وجدواه أو العائد منه، حيث شملت الأجندة البحثية موضوعات مثل جودة التعليم الجامعي، سياسات التعليم العالي، إدارة التعليم الجامعي وغيرها التي ركزت على هذه الزاوية البحثية. كما انشغل فصيل آخر من الدراسات بقضيتي الديمقراطية والمشاركة السياسية للشباب الجامعي داخل سياق الجامعة و فى الخارج على النطاق المجتمعي الأوسع. ومن هنا يمثل البحث الحالي سد لثغرة معرفية للتراث البحثي السوسيولوجي فى هذا الموضوع. بينما يوجد متسع من الدراسات التي تم إجرائها فى الوطن العربي عن الممارسات الديمقراطية لدى كل من الأكاديميين والطلاب الجامعيين داخل الحيز الجامعي، فالممارسات الديمقراطية لدى الأكاديميين والطلاب الجامعيين تعكس علاقة تفاعلية وتكاملية فى نفس الآن. وبناء عليه سوف أعرض التراث البحثي وفقًا للمحورين التاليين:

٤-١ : الممارسات الديمقراطية لدى الأكاديميين و أعضاء هيئة التدريس:

اهتم فصيل واسع من الدراسات بالتعرف على طبيعة الممارسات الديمقراطية ومجالاتها لدى أعضاء هيئة التدريس. وفى هذا الصدد أكدت نتائج دراسة أجريت للتعرف على درجة الممارسات الديمقراطية لدى أعضاء هيئة التدريس بجامعة الكويت أن درجة ممارسة الديمقراطية لدى أعضاء هيئة التدريس في مجال حرية الرأي والتعبير كانت أعلى نسبة حيث

بلغت (٨٣,٧٥)، يليها مجال العدل والمساواة كانت وذلك بنسبة (٧٣,١٢٢)، بينما انخفضت النسبة التي حصل عليها مجال المشاركة واتخاذ القرارات مقارنة بمجالي حرية الرأي والعدل والمساواة حيث بلغت نسبة تمثيل هذا المجال (٦٥,٦١٨) (محمد العتيبي، ٢٠١٤). كما توصلت دراسة أجريت عن تصورات طلبة جامعة اليرموك نحو الممارسات الديمقراطية لأعضاء هيئة التدريس، إلى الوقوف على أهم المجالات الديمقراطية وأكثرها ممارسة، حيث احتل مجال العدل والمساواة المرتبة الأولى من حيث الممارسة، بينما تدنى مستوى ممارسة الديمقراطية فى مجال أسلوب التدريس، كما أثبتت الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين تصورات أفراد العينة للممارسات الديمقراطية لأعضاء هيئة التدريس تعزى إلى الجنس إلا في مجال العدل والمساواة وكان ذلك لصالح الإناث (وفاء سوالمة، ٢٠٠٠). وعلى نفس المنوال أظهرت نتائج دراسة أجريت عن الممارسات الديمقراطية لدى أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة جرش الأهلية من وجهة نظر طلبتهم، أن غالبية الممارسات الديمقراطية لأعضاء الهيئة التدريسية في جامعة جرش كانت متوسطة وعلى كافة مجالات البحث الأربعة: العدل والمساواة، وحرية التعبير عن الرأي، والمادة الدراسية، وأسلوب التدريس، وأظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغيري الجنس والتخصص، في حين أظهرت وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير السنة الدراسية. وفي ضوء نتائج هذا الدراسة قدم الباحث مجموعة من التوصيات التي يؤمل أن تفيد في زيادة الوعي بمفهوم الديمقراطية وممارستها والالتزام بمبادئها على أكمل وجه في جامعة جرش الأهلية (سليم الزيون، ٢٠١١). وعلى جانب آخر توصلت أحد الدراسات إلى أن الأكاديميين في الجامعة الأردنية يمارسون القيم الديمقراطية بدرجة مقبولة. وقد أثبتت الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة ممارسة الأكاديميين في الجامعة الأردنية للقيم الديمقراطية من وجهة نظر الطلبة وذلك وفقًا لاختلاف الجنس، والمستوى الدراسي، ومكان السكن، ونوع الكلية(Al-Zyoud,2014).

ومن ناحية أخرى ركزت بعض الدراسات على مدى إتباع الأساتذة للأسلوب الديمقراطي فى التعامل مع الطلاب. وفى هذا الصدد كشفت دراسة تم إجرائها للتعرف على درجة ممارسة أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة البلقاء التطبيقية لبعض الممارسات الديمقراطية من وجهة نظر طلبة الجامعة أنفسهم. وقد خلصت الدراسة إلى أن الفقرة التي نصها "يرفض استخدام العنف والقوة مع الطلبة" جاءت في المرتبة الرابعة، ويرجع الباحث ذلك إلى أن الطالب الجامعي في هذه المرحلة يكون في مرحلة بناء الشخصية وتحديد الهوية، وبالتالي فهو يشعر بأنه أصبح في المرحلة الجامعية، التي تختلف كلياً عن مرحلة المدرسة، من حيث بناء شخصيته المستقلة، وبالتالي فهو يبحث عن الأستاذ الجامعي الذي يحترم شخصيته ويعزز ثقته بنفسه ويتعامل معه بصدق وموضوعية ومودة بعيد عن أي تهديد (محمد بني ارشيد، ٢٠١٢).

٤-٢ القيم الديمقراطية وممارساتها لدى الطلاب الجامعيين:

وفى هذا الصدد تناولت إحدى الدراسات درجة ممارسة القيم الديمقراطية لدى طلبة وأعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية الحكومية وسبل تفعيل ممارستها، وقد استهدفت الدراسة التعرف على درجة ممارسة القيم الديمقراطية من وجهة نظر طلبة وأعضاء هيئة التدريس في الجامعة الأردنية الحكومية وسبل تفعيل ممارستها. واشتملت الدراسة على قسمين، الأول: تضمن بيانات عامة لأعضاء الهيئة التدريسية والطلبة، بينما تضمن الثاني: مجموعة من الفقرات تقيس درجة ممارسة القيم الديمقراطية في عدة مجالات: العدالة والمساواة وحرية الرأي والتعبير والشفافية والنزاهة والتسامح الإنساني. وخلصت الدراسة إلى أن المتوسط الكلي لدرجة ممارسة القيم الديمقراطية لدى الطلبة كان بدرجة متوسطة (وليد الجراح، ٢٠١٣).

كما اهتمت مجموعة أخرى من الدراسات بالتعرف على ممارسة الطلاب الجامعيين للقيم والمبادئ الديمقراطية، وفى هذا الصدد استهدفت إحدى الدراسات التعرف على الممارسات الديمقراطية في جامعة الكويت وذلك من وجهة نظر الطلبة وفحص أثر مجموعة

من المتغيرات على ممارسة الديمقراطية. وخلصت الدراسة إلى أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الدرجة الكلية لقياس ممارسة الطلاب للمبادئ والقيم الديمقراطية، كذلك في المجالات ما عدا حرية الرأي والتعبير، ومجال المشاركة واتخاذ القرارات، ومجال التدريس تعزى لمتغير المحافظة (عبدالله العازمي، ٢٠١٣). كما هدفت دراسة أخرى إلى الكشف عن دور الجامعات الأردنية فى تشجيع طلابها على ممارسة المبادئ والقيم الديمقراطية والتي تم تحديدها فى أربعة قيم أو مجالات هي: الحرية، والعدالة والمساواة، والمشاركة، والمسئولية، بالإضافة إلى التعرف على القوانين، والتعليمات الجامعية، والأنشطة الجامعية المعززة للقيام بهذا الدور، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباطية إيجابية متوسطة لدور الجامعات الأردنية فى تعزيز ممارسة الطلاب للمبادئ والقيم الديمقراطية (رنا الصمادى، ٢٠١٢). وبالتوازي أجريت دراسة عن ممارسة طلاب الدراسات العليا للقيم الديمقراطية في الجامعة الأردنية وسبل تطويرها، وتوصلت الدراسة إلى أن طلاب الجامعات الأردنية يمارسون قيم ومبادئ الديمقراطية بدرجة كبيرة وأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات طلاب الدراسات العليا لأداة الدراسة تعزى إلى متغيرات (الجنس، والكلية، والدرجة العلمية)، في حين ظهرت فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ٠,٠٥ في استجابات طلاب الدراسات العليا في مجال العدل والمساواة ويعزى إلى متغير الجنس ولصالح الطالبات (مهدى بدارنة، ٢٠١٢).

وفى واحدة من أبرز الدراسات التي أجريت عن (زيادة المشاركة السياسية الديمقراطية بين طلاب الجامعة في الأردن، بحثت الدراسة مسألة تعزيز التصور الديمقراطي عن مشاركة الطلاب الجامعيين الأردنيين في الحياة الجامعية، وهي قضية ترتبط ارتباطاً مباشراً بحرية الطلاب والهيئات التمثيلية. وحاولت الدراسة تحليل هذا الموضوع في ضوء بعدين هما: التدخل الأمني في الجامعات، وضعف نوادي الطلبة. وخلصت الدراسة إلى ضرورة اتخاذ قرار واضح تدعمه إرادة سياسية لوقف كل أنواع الأمن المباشر وغير المباشر التي تتدخل في الجامعات؛ متضمنة جوانب متعددة بما فيها الضغط على الطلاب الناشطين ذوي الخلفيات السياسية والحزبية. وخلصت الدراسة إلى وضع مجموعة من الإجراءات التي تتيح نطاق أرحب للممارسات

الديمقراطية للطلاب وذلك من خلال إصدار لوائح واضحة لمنع أي تحقيق ضد الطلاب الناشطين سياسياً أو أعضاء الأحزاب السياسية. ويجب أن يسمح هذا المبدأ للطلاب بممارسة حقهم في التعبير عن آرائهم السياسية على النحو المكفول في الدساتير الأردنية والاتفاقيات الدولية التي تدعو إلى منع معاقبتهم على ممارسة هذا الحق. وكذلك يجب إعلام الطلاب كتابة عن سبب التحقيق معهم في الحالات غير السياسية وإبلاغهم بحقوقهم مسبقا(Hussainy,2012).

ويتضح من عرض الدراسات السابقة أن الجامعات العربية التي أجريت فيها هذه الدراسات تمنح قدرا لممارسة القيم الديمقراطية وذلك بمستوى لا يقل عن المتوسط لدى كل من أعضاء هيئة التدريس والطلاب، وهو يعد مؤشر جيد ولكنه يحتاج إلى مزيد من الدفع والتعزيز ليصل إلى مؤشرات تزيد عن المتوسط فتعبر عن المستوى المأمول، وتعد انعكاس إيجابي للديمقراطية الفعلية الممارسة داخل المؤسسات الجامعية. كما أثبتت الدراسات السابقة التي تم عرضها وجود تفوق ملحوظ فى تمثيل كل من قيمتي حرية التعبير عن الرأي، والعدل والمساواة من حيث الممارسة لدى الأساتذة. بينما تساوت درجة ممارسة الطلاب للقيم الديمقراطية والتي احتلت مراتب إيجابية متوسطة، وهى النتيجة التي تتفق تماما مع هذا البحث، ولكن مع اختلاف طفيف فى النسب والترتيب.

٥: الإجراءات المنهجية للدراسة:

٥–١: المنهج :

اعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعي بالعينة،نظرا لصعوبة إجراء مسح شامل، حيث اتسع النطاق الذي تشمله الدراسة الميدانية، والذي يتمثل في جامعة القاهرة بكلياتها العلمية العملية والنظرية.

٥–٢: الأداة :

وبناء عليه استخدمت الباحثة استمارة استبيان فى جمع المادة الميدانية وذلك بهدف جمع مادة كمية، وتضمنت الاستمارة أربعة محاور رئيسية اشتمل كل محور على مجموعة من الأسئلة الفرعية التي عبرت عن أهداف البحث وأجابت على تساؤلاته.

٥-٣:مجتمع الدراسة و العينة :

شمل مجتمع الدراسة عينة من طلاب جامعة القاهرة، وقد تم سحب العينة بطريقة عمدية، حيث تضم جامعة القاهرة (٢٠) كلية عملية ونظرية، وقد تم اختيار أربع كليات، اثنين من الكليات العملية وهما (العلوم – الهندسة)، واثنين من الكليات النظرية وهما (الاقتصاد والعلوم السياسية – الآداب)، ووصل قوام العينة (٤٨٠) مفردة، وبعد استبعاد بعض الاستمارات غير الصالحة، وصل قوام العينة التي تم تحليلها فعليا إلى (٤٥٨) مفردة. وقد تم إجراء الدراسة الميدانية فى الفصل الدراسي الثاني للعام الجامعي ٢٠١٦ / ٢٠١٧.

٥-٤ : أساليب التحليل و التفسير:

اعتمدت الدراسة على أسلوب التحليل الكمي الإحصائي الذي يتمثل فى أسلوب الوصف باستخدام الأرقام، والتحليل الإحصائي باستخدام برنامج (spss) وذلك في ضوء الأساليب الآتية: حساب المتوسطات، اختبار كا٢ لاختبار دلالة الفروق بين المتوسطات، والانحراف المعياري.

٦: الدراسة الميدانية: تحليل سوسيولوجي:

٦-١: خصائص العينة:

تتضمن خصائص العينة وصفًا تفصيليًا للمبحوثين وذلك من حيث (النوع – الديانة – العمر – الكلية – الفرقة – التقدير –الدخل الشهري للأسرة – المستوى التعليمي للأب والأم – محل الإقامة) ونظرًا لضخامة البيانات سيقتصر العرض على أهم المتغيرات وهى النوع، والعمر، والكلية، والفرقة، ومحل الإقامة. ووفقًا للدراسة الميدانية تمثل توزيع عينة الدراسة وفقًا للنوع فى ١. ٢٧ % للذكور، و٩. ٧٢ % للإناث. كما أوضحت بيانات الدراسة الميدانية أن غالبية مفردات العينة تقع فى الفئة العمرية من (٢٢-٢٠) حيث بلغت ٨. ٥٦ %، يليها الفئة العمرية من (٢٠ – ١٨) حيث بلغت ٢٤,٢%، ثم الفئة العمرية من (٢٤ – ٢٢) بنسبة ١٧,٩ % ثم تأتى الفئة العمرية أكثر من ٢٤ سنة لتشتمل على خمس مفردات فقط وذلك بنسبة ١,١%. وبتفحص النسب المئوية الخاصة بتوزيع الطلاب وفقا للكلية نجد هذه

النسب متقاربة إلى حد كبير، حيث سجلت الآداب نسبة ٢٦,٩%، يليها الاقتصاد والعلوم السياسية وذلك بنسبة ٦. ٢٦%، ثم الهندسة بنسبة ٢٥,٨%، و العلوم بنسبة ٢٠,٧%.

وفيما يتعلق بتوزيع العينة وفقا للفرقة الدراسية نجد أن تمثيل الفرقة الرابعة جاء بنسبة ٤١,٣ % حيث احتلت الغالبية العظمى لإجمالي العينة،يليها الفرقة الثالثة وذلك بنسبة ٣٥,٦% ويكمن مبررنا فى التركيز على هاتين الفرقتين لكونهما الفرقتان اللتان مكثا وقتا كافيا فى المجال الجامعي وبالتالي يكون من المفترض أن يكونا على مستوى مرتفع من الوعي بالأنشطة والممارسات داخل السياق الجامعي، بينما جاء تمثيل الفرقة الثانية أقل حيث بلغت ٢٣,١%. بينما تم استبعاد الفرقة الأولى وذلك لحداثة التحاقها وتدنى خبرتها بالممارسات الديمقراطية فى الحياة الجامعية.

كما سجلت النسب الإحصائية المتعلقة بمحل الإقامة ارتفاعًا ملحوظًا لصالح قاطني الحضر حيث بلغت نسبتهم ٨٥,٢ %، بينما بلغت نسبة قاطني الريف ١٤,٨ %، وربما يرجع ذلك إلى الموقع الجغرافي للجامعة حيث تمثل حصة الطلاب قاطني مدينة القاهرة الغالبية العظمى من ملتحقيها.

٦-٢ : الديمقراطية: المفهوم و المعنى :

يهدف هذا المحور إلى التعرف على المعنى والمفهوم السائد لدى الطلاب (المبحوثين) عن الديمقراطية، وكذا المفاهيم السائدة لديهم عن الحرية والعدالة والمشاركة والمسئولية كقيم وممارسات تتجلى من خلال الأنشطة التي يمارسها الطلاب داخل الحيز الجامعي. وتطالعنا الجداول التالية بالتصورات السائدة للمعاني والمفاهيم وذلك فيما يلي:

جدول رقم (١)

معنى الديمقراطية لدى طلاب الجامعة

الديمقراطية	العدد	النسبة
– التعبير عن رأيي بحرية في الشئون والقضايا العامة	١٥١	٣٣
– المشاركة الحقيقية في كافة أحداث المجتمع وقضاياه	١٤٦	٣١,٩
– طريقة لصناعة القرار المجتمعي بمساواة بين أفراد المجتمع.	١١٧	٢٥,٥
– حق المواطنين في اختيار من ينوب عنهم	٤٤	٩,٦
الإجمالي	**٤٥٨**	**%١٠٠**

يتضح من بيانات الجدول السابق تأكيد المبحوثين على معاني بعينها، حيث احتل المعنى الدال على أن الديمقراطية تتمثل فى حرية التعبير عن الرأي فى الشئون والقضايا العامة المرتبة الأولى وذلك بنسبة ٣٣% من إجمالي العينة، يليه مباشرة وبنسبة تكاد تكون متقاربة المعنى الذي يشير إلى أن الديمقراطية تعنى المشاركة الحقيقية فى كافة أحداث المجتمع وقضاياه، حيث أكد على هذا المعنى ٣١,٩ % من إجمالي العينة، كما أكدت نسبة ٢٥,٥ % من المبحوثين أن الديمقراطية هي طريقة لصناعة القرار المجتمعي بنوع من المساواة بين البشر. بينما احتل المعنى السياسي للديمقراطية مرتبة متدنية مقارنة بالمعاني السابقة والتي تدور حول الحرية والمشاركة وصناعة القرار، حيث اتجه ٩,٦ % من إجمالي المبحوثين نحو التأكيد بأن الديمقراطية تعنى حق المواطنين فى اختيار من ينوب عنهم وهو المعنى الدارج استخدامه عند تطبيق الديمقراطية فى الحقل السياسي.

جدول رقم (٢)

معنى الحرية لدى طلاب الجامعة

الحرية	العدد	النسبة
– تبني اتجاه سياسي دون وصايا	٣٥	٧,٦
– التعبير عن رأيي بحرية	٢٨٤	٦٢
– الانضمام إلى جماعة دينية دون خوف	١١	٢,٤
– الانضمام إلى حزب سياسي دون تحفظ	٦	١,٣
– اتخاذ القرار الذي يتلائم مع تفكيري بغض النظر عن اللوائح والقوانين	١٢٢	٢٦,٦
الإجمالي	**٤٥٨**	**١٠٠%**

تعكس نتائج الجدول السابق تنوعًا ملحوظًا فى معنى الحرية لدى الطلاب. كما تعكس النتائج أيضًا تأكيدًا على أن الحرية فى المقام الأول تتمركز حول حرية التعبير عن الرأي وقد أكد على هذا المعنى ٦٢% من إجمالي العينة أي أكثر من نصف العينة، وتتفق هذه النتيجة مع سابقتها التي عرضنا لها فى الجدول (١) عندما أكد الطلاب أن الديمقراطية تعنى حرية التعبير عن الرأي. بينما أكدت نسبة ٢٦,٦% من إجمالي المبحوثين أن معنى الحرية يتمحور حول حرية اتخاذ القرار بغض النظر عن اللوائح والقوانين. أما النسب الأقل المتبقية من المبحوثين فقد توزعت لترصد معاني للحرية ذات دلالات سياسية ولكنها بنسب ضعيفة، فقد أكد من المبحوثين أن الحرية تعنى تبنى اتجاه سياسي دون وصايا وذلك بنسبة ٧,٦% يليها الانضمام إلى جماعة دينية دون خوف وذلك بنسبة ٢,٤% ثم الانضمام إلى حزب سياسي دون تحفظ وذلك بنسبة ١,٣%.

جدول رقم (٣)

معني العدالة لدى طلاب الجامعة

العدالة	العدد	النسبة
– توزيع الموارد المتاحة واستخدامها بشكل متساوي	٩٨	٢١,٤
– التمتع بجميع الحقوق دون تمييز	٢٤١	٥٢,٦
– إيجاد فرص متساوية للنجاح	٦٧	١٤,٦
– إيجاد فرص متساوية للتوظيف	٥٢	١١,٤
الإجمالي	٤٥٨	%١٠٠

تشير بيانات الجدول السابق أن عدم التمييز هو المعنى الذي احتل الصدارة عند الحديث عن معنى العدالة، فقد أكد ٥٢,٦% من المبحوثين أن العدالة تعنى التمتع بجميع الحقوق دون تمييز، يليها المساواة فى توزيع الموارد وقد أكد على هذا المعنى ٢١,٤% من إجمالي العينة، يليها إتاحة فرص متساوية للنجاح وقد أكد على هذا المعنى ١٤,٦% من إجمالي العينة، ثم جاء المعنى الذي يشير إلى أن العدالة تعنى إتاحة فرص متساوية للتوظيف مثله نسبة ١١,٤% من إجمالي العينة.

جدول رقم (٤)

معني المشاركة لدى طلاب الجامعة

المشاركة	العدد	النسبة
– الاهتمام والمشاركة الفعلية في كافة قضايا المجتمع	٢٣٩	٥٢,٢
– المساهمة في صناعة القرارات السياسية	٨٧	١٩
– حضور اللقاءات والحوارات العامة المرتبطة بالشأن العام	٢٤	٥,٢
– الحضور الدائم في كافة الانتخابات والاستفتاءات السياسية	٢٨	٦,١
. التطوع في مشروعات وبرامج تنمية المجتمع المحلي	٨٠	١٧,٥
الإجمالي	**٤٥٨**	**%١٠٠**

تكشف بيانات الجدول السابق عن الإعلاء من المعاني الدالة على جانب الممارسة الفعلية لقيمة المشاركة المجتمعية، فى مقابل تراجع وانحسار معنى المشاركة فى مجرد المشاركة السياسية فقط وخاصة حضور اللقاءات العامة والمشاركة فى الانتخابات. فوفقًا لأرقام الجدول أكدت نسبة ٥٢,٢% من عينة الدراسة أي أكثر من نصف العينة أن معنى المشاركة يكمن فى الاهتمام والمشاركة الفعلية في كافة قضايا المجتمع. يليها تأكيد المبحوثين على أن المشاركة تعنى المساهمة في صناعة القرارات السياسية وقد بلغت نسبة هؤلاء ١٩% فقط من إجمالي العينة. كما أكدت نسبة ١٧,٥% من إجمالي العينة أن المشاركة تعنى التطوع في مشروعات وبرامج تنمية المجتمع المحلي. بينما تنخفض النسب بشكل ملحوظ عندما ننتقل إلى تأكيد عينة الدراسة على المعنى السياسي للمشاركة والذي يتمثل فى الحضور الدائم في كافة الانتخابات والاستفتاءات السياسية، وحضور اللقاءات والحوارات العامة المرتبطة بالشأن العام وقد بلغت نسبة هذا الفصيل على التوالي ٦,١% و٥,٢% من إجمالي عينة الدراسة.

وفيما يتعلق بقيمة المسئولية الاجتماعية والأخلاقية فقد أوضحت نتائج الدراسة الميدانية أتفاق الغالبية العظمى وذلك بنسبة ٦٤,٤% من إجمالي العينة على أن المسئولية تعنى الاهتمام بواجبات الفرد نحو مجتمعه ومعرفة حقوقه كمواطن. ولعل هذا المعنى يترادف تماما مع فكرة الحقوق والواجبات تلك الفكرة التي تشير إلى مفهوم المواطنة، وتعويلا على ذلك يمكن اعتبار المسئولية والمواطنة وجهان لعملة واحدة.بينما انخفضت المؤشرات كثيرًا عندما أشار المبحوثين إلى الالتزام بالسلوكيات والآداب العامة، وكذا احترام الأشخاص المختلفين معي دينيًا ومذهبيًا كمعاني دالة على المسئولية وذلك بنسب ١٦,٦% و١٠,٥% من إجمالي العينة وذلك على التوالي. بينما ينخفض المنحنى بشكل كبير عندما يؤكد المبحوثين أن المسئولية تشير إلى كل من التضحية من أجل الآخرين، والمحافظة على الممتلكات العامة وذلك بنسب ٤,٤% و٤,١% على التوالي وهى نسب متقاربة ومنخفضة فى ذات الوقت إذا ما قورنت بالنسب الدالة على الواجبات والحقوق والالتزام بالآداب العامة واحترام الاختلاف كمعاني دالة بشكل قوى على قيمة المسئولية. كما هو موضح فى الجدول التالي:

جدول رقم (٥)

معني المسئولية لدى طلاب الجامعة

المسئولية	العدد	النسبة
– الاهتمام بواجباتي نحو مجتمعي ومعرفة حقوقي	٢٩٥	٦٤,٤
– الالتزام بالسلوكيات والآداب العامة	٧٦	١٦,٦
– المحافظة على الممتلكات العامة	١٩	٤,١
– التضحية من أجل الآخرين	٢٠	٤,٤
– احترام الأشخاص المختلفين معي دينيا ومذهبياً	٤٨	١٠,٥
الإجمالي	**٤٥٨**	**%١٠٠**

٦–٣: الديمقراطية: دور الجامعة: منح أم كبح:

يهدف هذا المحور إلى التعرف على طبيعة الدور الذي تؤديه الجامعة فى إكساب الطلاب ثقافة و قيم الديمقراطية، وفى هذا الصدد تشير نتائج الدراسة الميدانية تأكيد الطلاب المبحوثين أن الجامعة تكسبهم (أحياناً) قيم الديمقراطية وقد بلغت نسبة هذا الفصيل ٤٥,٩%. وبالتساوي بلغت نسبة الطلاب المبحوثين الذين أكدوا على غياب دور الجامعة فى إكسابهم قيم الديمقراطية ٤٥,٦% من إجمالي العينة، بينما بلغت نسبة الطلاب المبحوثين الذين أجزموا على منح وإكساب الجامعة قيم الديمقراطية للطلاب ٨,٥% وهى نسبة متدنية إذا ما قورنت بنظيرتيها، وكما هو جلي من خلال جدول(٦). مما يثير الجدل حول طبيعة دور الجامعة فى تزويد الطلاب بقيم الديمقراطية واستشعار هذا الدور بعيدًا عن اللوائح والخطابات الرسمية الجامدة، والتوجهات الكابحة لرؤية قيم الديمقراطية متجسدة فى المواقف والأفعال داخل الفضاء الجامعي.

جدول رقم (٦)

مدى تزويد الجامعة طلابها بقيم الديمقراطية

الرأي	العدد	النسبة
– نعم	٣٩	٨,٥
– لا	٢٠٩	٤٥,٦
– أحيانا	٢١٠	٤٥,٩
الإجمالي	**٤٥٨**	**١٠٠%**

ويطالعنا الجدول رقم (٧) بمؤشرات أكثر دلالة وعمقا فى التعرف على الفروق الإحصائية بين الكليات فيما يتعلق برؤية الطلاب المبحوثين حول إكساب الجامعة طلابها قيم الديمقراطية. وبقراءة بيانات الجدول يتضح أن كلية الاقتصاد والعلوم السياسية أحرزت معدلات مرتفعة فى الموافقة على إكساب الجامعة طلابها قيم الديمقراطية حيث بلغت استجابتهم نسبة ١٩,٧% لمن أجاب (نعم) ونسبة ٥٤,٩% لمن أكد على (أحيانًا) وذلك من إجمالي العينة وربما يرجع ذلك إلى الخصائص الذاتية للكلية من حيث قلة الكثافة العددية للطلاب مقارنة بالكليات الأخرى محل الدراسة، وبالتالي تتناسب أعداد الأساتذة مع أعداد الطلاب وذلك بالشكل الذي يمنح أفق أفضل فى الإشراف الجيد والقدرة على استحداث أنشطة تدريبية باستخدام أساليب المحاكاة كتدريب عملي مثل محاكاة مجلس النواب، ويتم خلاله تدريب الطلاب على كيفية التعبير عن الرأي والاختلاف مع الآخرين وغيرها من ممارسات ديمقراطية، فالتخصص وطبيعة البرامج الدراسية للكلية تسمح برحابة وكثافة فى معدلات الوعي بثقافة الديمقراطية أكثر من غيرها من الكليات المناظرة لها (عينة البحث). يليها فى الترتيب كلية الآداب وذلك بنسبة ٧,٣% لمن أجاب (نعم) ونسبة ٥٧,٧% لمن أكد على (أحيانًا). وتتدنى النسب عندما نتجه صوب كلية العلوم حيث بلغت نسبة المبحوثين الذين وافقوا على إكساب الجامعة طلابها قيم الديمقراطية ٤,٢% لمن أجاب (نعم) ونسبة ٣١,٦% لمن أكد على (أحيانًا). بينما سجلت كلية الهندسة نسبة ١,٧% لمن أجاب (نعم) وهى نسبة

منخفضة جدًا، ونسبة ٣٥,٦% لمن أكد على (أحيانًا) وذلك من إجمالي المبحوثين الذين يرون أن الجامعة تزود طلابها بقيم الديمقراطية. وبالتالي يمكننا ترتيب معدلات رفض الموافقة على إكساب الجامعة طلابها قيم الديمقراطية وذلك وفقا للكلية. حيث احتلت العلوم المرتبة الأولى وذلك بنسبة ٦٤,٢% يليها الهندسة وذلك بنسبة ٦٢,٧%. ثم الآداب وذلك بنسبة ٣٥% يليها الاقتصاد والعلوم السياسية وذلك بنسبة ٢٥,٤%.

جدول رقم (٧)

اتجاهات المبحوثين حول مدى تزويد الجامعة طلابها بقيم الديمقراطيةوفقاً للكلية

الاتجاهات / الكلية	الاتجاهات						الإجمالي	
	نعم		لا		أحياناً			
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
كلية الآداب	٩	٧,٣	٤٣	٣٥	٧١	٥٧,٧	١٢٣	٢٦,٩
كلية العلوم	٤	٤,٢	٦١	٦٤,٢	٣٠	٣١,٦	٩٥	٢٠,٧
كلية الهندسة	٢	١,٧	٧٤	٦٢,٧	٤٢	٣٥,٦	١١٨	٢٥,٨
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية	٢٤	١٩,٧	٣١	٢٥,٤	٦٧	٥٤,٩	١٢٢	٢٦,٦
الإجمالي	٣٩	٨,٥	٢٠٩	٤٥,٦	٢١٠	٥٤,٩	٤٥٨	%١٠٠

كا٢ = ٦٨,١**

ويمكننا التعرف على طبيعة القيم التي تزود الجامعة بها طلابها (المبحوثين) وذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (٨)

القيم التي تزود الجامعة بها طلابها

القيم	العدد	النسبة
– قيمة الحرية	٢٤	٥,٢
– قيمة العدالة والمساواة	١٣	٢,٨
– قيمة المشاركة	١٤٨	٣٢,٣
– قيمة المسئولية	٦٤	١٤
– لا تزود بقيم	٢٠٩	٤٥,٦
الإجمالي	**٤٥٨**	**١٠٠%**

يوضح الجدول (٨) تأكيد المبحوثين على مجموعة بعينها من القيم تهتم الجامعة بتزويدها للطلاب، وفى هذا الصدد احتلت قيمة المشاركة المرتبة الأولى من بين القيم التي تكسبها الجامعة للطلاب حيث أكد على حضور هذه القيمة كقيمة بارزة نسبة ٣٢,٣% من إجمالي العينة الذين يؤكدون أن المناخ الجامعي يزودهم بقيم الديمقراطية. يليها قيمة المسئولية حيث أكد عليها نسبة ١٤%. بينما سجلت قيمة الحرية نسبة ٥,٢%، والعدالة والمساواة نسبة ٢,٨% من إجمالي من يرون أن المناخ الجامعي يزودهم بقيم الديمقراطية، مما يعنى تراجع معدلات حضور هاتين القيمتين فى الحياة الداخلية للجامعة. مع التأكيد على أن هذه النسب تشير إلى مجموع المبحوثين الذين أكدوا أن الجامعة تكسب طلابها قيم الديمقراطية وبلغت نسبتهم ٥٤,٤% من إجمالي العينة(٨,٥% (نعم) و٤٥,٩% (أحيانًا). أما النسبة المتبقية من المبحوثين والمتمثلة فى أولئك الذين أكدوا أن ليس للجامعة أي دور فى تزويد طلابها قيم الديمقراطية بلغت ٤٥,٦% من الإجمالي العام للعينة. وفيما يلي نتعرف على اتجاهات المبحوثين نحو الأسباب الكامنة خلف عدم تزويد الجامعة طلابها بقيم الديمقراطية، وذلك من خلال الجدول (٩):

جدول رقم (٩)

أسباب عدم تزويد الجامعة طلابها بقيم الديمقراطية

الأسباب	العدد	النسبة
– تهتم الجامعة بالدرجة الأولى بالانشغال بعملية التدريس	٤٤	٩,٦
– لأن الأنشطة الطلابية لا تتيح ممارسة النقد وترسيخ الحريات	١١	٢,٤
– لأن الأنشطة الطلابية تتم في إطار تقليدي	١٨	٣,٩
– لا تتيح الجامعة حرية التعبير عن الرأي فيما يخص القرارات الجامعية	٦٨	١٤,٨
– لأنها مجرد شعارات ولكنها لم تمارس بشكل واقعي في الجامعة	٦٨	١٤,٨
– لا ينطبق	٢٤٩	٥٤,٤
الإجمالي	**٤٥٨**	**%١٠٠**

تشير بيانات الجدول (٩) أن أسباب عدم إكساب الجامعة طلابها بقيم الديمقراطية قد تراوحت ما بين كونها مجرد شعارات غير مفعلة، أو كونها حيز ضيق لإتاحة حرية التعبير، أو لانشغال الجامعة بعملية التدريس كأولوية لها، أو لطبيعة الأنشطة الطلابية ذاتها. ووفقا للنتائج الميدانية بلغت نسبة أولئك الذين أكدوا أن الجامعة لا تتيح حرية التعبير عن الرأي فيما يخص القرارات الجامعية ١٤,٨%، كما سجل نفس النسبة ١٤,٨% لأولئك الذين أكدوا أن الجامعة تروج للشعارات الجامدة التي لا تمارس بشكل واقعي. فى حين أكدت نسبة ٩,٦ % أن الجامعة تهتم بالدرجة الأولى بالعملية التدريسية مما يعكس التأكيد على الدور الأكاديمي والتعليمي للجامعة واحتلاله المقام الأول من بين جملة الاهتمامات الوظيفية للجامعة بشكل عام إلا أن هذا السبب أحتل موقعا ضعيفا من إجمالي الاستجابات. بينما مثلت كل من تقليدية الأنشطة الطلابية، وعدم إتاحة ممارسة النقد من خلال هذه الأنشطة باعتبارها معوقات تحول دون قيام الجامعة بإكساب قيم الديمقراطية حيث سجلت نسب متدنية بلغت على التوالي ٣,٩ % و ٢,٤ % من إجمالي العينة الذين يرون أن الجامعة لا تزود طلابها بقيم الديمقراطية.

وتعويلًا على ما سبق، تلح النتائج الميدانية السابقة بضرورة مكاشفة تجسيدات مختلف معاني الديمقراطية من خلال التعرف على الممارسات والفعاليات التي تتم واقعيًا داخل الفضاء الجامعي، وهو ما سنعرض له فى المحور التالي:

٦-٤: الديمقراطية: التجليات والممارسات:

يحاول هذا المحور المكاشفة عن الممارسات والفاعليات والإجراءات والأساليب التي تتواءم مع الديمقراطية والتي يمارسها الطلاب داخل البيئة الجامعية، ومدى مساهمة الطلاب فيها، والاستفادة منها بشكل فعلى.

جدول رقم (١٠)

تجليات قيمة الحرية فى الممارسات الجامعية

قيمة الحرية	موافق	موافق إلى حد ما	غير موافق	متوسط حسابي	الاتجاه العام	الترتيب
١- أمارس حقي في الترشح للجان الطلابية	٤٣	٣٢,١	٢٤,٩	٢,١٨	موافق إلى حد ما	٤
٢- أمارس حقي في التصويت وانتخاب اللجان الطلابية	٥٢,٦	٢٣,٨	٢٣,٦	٢,٢٩	موافق إلى حد ما	٢
٣- تتاح لي الفرصة في اختيار القسم الذي أرغبه	٥٢,٦	٢٦	٢١,٤	٢,٣١	موافق إلى حد ما	١
٤- يشجعني أساتذتي على المناقشة والتعبير عن آرائي داخل المحاضرات	٤٢,٨	٤١,٧	١٥,٥	٢,٢٧	موافق إلى حد ما	٣
٥- يتاح لي الحصول على كافة المعلومات بحرية داخل الحرم الجامعي	٣١,٣	٤٤,٥	٢٤,٢	٢,٠٧	موافق إلى حد ما	٥
٦- أشعر بأنه لا يوجد قيود على حريتي الشخصية في الجامعة	٢١	٤٠,١	٣٨,٩	١,٨٢	موافق إلى حد ما	٦
٧- تزودني المقررات الدراسية بمعارف ومعلومات حول الحرية	٢٠,٧	٣٩,١	٤٠,٢	١,٨٠	موافق إلى حد ما	٧
المتوسط العام للمحور				٢,١١	موافق إلى حد ما	٧٠,٣٣

يتجه المتوسط العام لمحور :(تجليات قيمة الحرية فى الممارسات الفعلية للطلاب داخل الحيز الجامعي) نحو الموافقة إلى حد ما و ذلك بنسبة ٧٠,٣٣% ومتوسط حسابي بلغ ٢,١١% مما يدل على أن الممارسات الطلابية التي تعكس قيمة الحرية تعد ذات مستوى جيد ولكنها بحاجة إلى مزيد من التنشيط والتفعيل من كافة مؤسسات التنشئة الاجتماعية وذلك للوصول إلى مستوى أفضل للممارسة، وتتفق هذه النتيجة تماما مع سابقتها التي أشارت إلى تراجع معدلات قيمة الحرية داخل البيئة الجامعية (التي سبق الإشارة لها فى الجدول (٨))، وهو الأمر الذي يتضح من خلال القراءة التفصيلية لعبارات الجدول (١٠) والتي تم ترتيبها وفقا لمتوسطها الحسابي. حيث احتلت العبارة (٣) والتي تشير إلى إتاحة الجامعة الفرصة للطلاب فى اختيار القسم الذي يرغبون الالتحاق به داخل الكلية حيث احتلت هذه العبارة المرتبة الأولى ضمن جملة الممارسات الدالة على الحرية فى الاختيار وذلك بمتوسط حسابي بلغ ٢,٣١% حيث جاء اتجاه للعينة بالموافقة إلى حد ما. يليها فى الترتيب العبارة رقم (٢) والتي تشير إلى ممارسة الحق فى التصويت وانتخاب اللجان الطلابية وذلك بمتوسط حسابي بلغ ٢,٢٩% واتجاه للعينة بالموافقة إلى حد ما. يليها العبارة (٤) والتي تشير إلى تشجيع الأساتذة على المناقشة والتعبير عن الرأي داخل قاعة المحاضرات، حيث جاءت هذه العبارة فى المرتبة الثالثة وذلك بمتوسط حسابي بلغ ٢,٢٧% واتجاه للعينة بالموافقة إلى حد ما، مما يدل على الدور الإيجابي للأساتذة فى إكساب طلابهم وتدريبهم على الأساليب الديمقراطية وذلك أثناء العملية التعليمية. يليها العبارة (١) والتي تشير إلى ممارسة الطلاب حقهم فى الترشح للجان الطلابية، حيث احتلت هذه العبارة المرتبة الرابعة من حيث الترتيب وذلك بمتوسط حسابي ٢,١٨% واتجاه للعينة بالموافقة إلى حد ما. ثم العبارة (٥) التي احتلت المرتبة الخامسة والتي تشير إلى إتاحة الحصول على كافة المعلومات بحرية داخل الحرم الجامعي وذلك بمتوسط حسابي بلغ ٢,٠٧% واتجاه للعينة بالموافقة إلى حد ما. بينما مثلت العبارة (٦) التي احتلت المرتبة السادسة والتي تشير إلى استشعار الطلاب بانعدام القيود على حرياتهم الشخصية فيما يتعلق بكل مظاهر السلوك والشكل الخارجي وذلك بمتوسط حسابي بلغ ١,٨٢% واتجاه للعينة

بالموافقة إلى حد ما، وهو معدل منخفض إذا ما قورنت بالعبارات السابقة مما يدل على وجود قدر من الكوابح فيما يتعلق بالحريات الشخصية والالتزام بالقواعد الاجتماعية داخل الحرم الجامعي. يليها فى الترتيب العبارة (٧) والتي احتلت المرتبة الأخيرة، وتشير إلى تزويد الطلاب بالمعارف والمعلومات التي توفرها المقررات الدراسية حول الحرية وذلك بمتوسط حسابي بلغ ١,٨٠% واتجاه للعينة بالموافقة إلى حد ما وهى أيضًا نسبة متدنية إذا ما قورنت بالعبارات السابقة مما يشير إلى محدودية الاستفادة المرجوة من تلك المقررات لصالح بناء ثقافة ديمقراطية مدنية وتخصيص الحيز الأكبر للجانب العلمي والأكاديمي.

جدول رقم (١١)

تجليات قيمة المساواة والعدالة في الممارسات الجامعية

م	قيمة المساواة والعدالة	موافق	موافق إلى حد ما	غير موافق	المتوسط الحسابي	الاتجاه العام	الترتيب
١	تتاح لي الفرصة لممارسة النشاطات الطلابية الملائمة لرغباتي وميولي	٤٤,٥	٣٦,٩	١٨,٦	٢,٢٦	موافق إلى حد ما	٤
٢	يستمع أساتذتي لتساؤلاتي وبقية زملائي بدون تمييز	٥٠,٧	٣٩,٣	١٠	٢,٤١	موافق	١
٣	يتاح لي اكتساب مهارات التفكير العلمي التي تمكني من حل مشكلاتي	٣٥,٤	٤٣,٩	٢٠,٧	٢,١٥	موافق إلى حد ما	٥
٤	أشعر بعدم العدالة بسبب سوء التعامل داخل الحرم الجامعي	٢٣,٤	٣٧,٦	٣٩	١,٨٤	موافق إلى حد ما	٧
٥	هناك مساواة في تقييم الطلاب في الاختبارات النهائية	٣١,٩	٤٨,٥	١٩,٦	٢,١٢	موافق إلى حد ما	٦
٦	الإطلاع على درجات أعمال السنة	٥٠,٧	٢٤,٢	٢٥,١	٢,٢٦	موافق إلى حد ما	٣
٧	يتاح لي اللجؤ إلى التظلم عند عدم اقتناعي بالنتيجة	٤٥	٣٦,٩	١٨,١	٢,٢٧	موافق إلى حد ما	٢
	المتوسط العام للمحور				٢,١٩	موافق إلى حد ما	%٧٣

يتجه المتوسط العام لمحور: (تجليات قيمة العدالة و المساواة داخل الحيز الجامعي) نحو الموافقة إلى حد ما وذلك بنسبة ٧٣% ومتوسط حسابي بلغ ٢,١٩%. مما يدل على وجود تحسن طفيف فى مستوى حضور هذه القيمة داخل السياق الجامعي مقارنة بسابقتها المرتبطة بقيمة الحرية. حيث تحتل قيمة العدالة والمساواة مستوى جيد ولكنها بحاجة أيضًا مثل قيمة الحرية إلى مناخ جامعي يتسم بإطار أكثر رحابة يضم متسع من الإجراءات والأساليب التي تعزز حضور العدالة والمساواة فى الحياة الجامعية. وتتفق هذه النتيجة تماما مع سابقتها التي أشارت إلى انخفاض حضور قيمة العدالة والمساواة من بين مركب القيم التي تزود بها الجامعة طلابها (حيث بلغت ٢,٨% وفقًا لجدول (٨)) وذلك من وجهة نظر أولئك الذين أجزموا بأن الجامعة تزود طلابها بقيم الديمقراطية (٥٤,٤% وفقًا لجدول (٦)). ونستدل على هذه النتيجة من خلال قراءة تفصيلية لفقرات الجدول (١١) والتي تم ترتيبها وفقًا لمتوسطها الحسابي، ونبدأ بقراءة بيانات الجدول بالفقرات التي تحتل ترتيب متقدم، حيث جاءت الفقرة (٢) فى المرتبة الأولى والتي تشير إلى التعامل العادل ودون تمييز من قبل الأساتذة تجاه الطلاب وذلك بمتوسط حسابي بلغ ٢,٤١% واتجاه للعينة بالموافقة إلى حد ما وتتوافق هذه النتيجة مع سابقتها التي أكدت على الدور الإيجابي لأساتذة الجامعة فى دورهم تزويد الطلاب وتدريبهم على الحرية والمساواة (العبارة (٤) فى الجدول (١٠) والتي أشارت إلى تشجيع الأساتذة على المناقشة والتعبير عن الرأي داخل قاعة المحاضرات، حيث جاءت هذه العبارة فى المرتبة الثالثة وذلك بمتوسط حسابي بلغ ٢,٢٧%). يليها فى الترتيب الفقرة (٧) التي تشير إلى إمكانية اللجوء إلى التظلم عند الضرورة حيث شغلت المرتبة الثانية وذلك بمتوسط حسابي بلغ ٢,٢٧% واتجاه للعينة بالموافقة إلى حد ما. ثم الفقرة (٦) التي تشير إلى الإطلاع على درجات السنة حيث شغلت المرتبة الثالثة و ذلك بمتوسط حسابي بلغ ٢,٢٦% واتجاه للعينة بالموافقة إلى حد ما، مما يعكس إصرار الأساتذة على تجسيد الحرية والمساواة، وحضور واضح للشفافية والنزاهة أثناء العملية التعليمية (وهى كلها ممارسات باتت ضمن برامج الجودة). يليها الفقرة (١) والتي شغلت المرتبة الرابعة، وأشارت إلى إتاحة الفرصة لممارسة الأنشطة الطلابية الملائمة للرغبات

والميول وذلك بمتوسط حسابي بلغ ٢,٢٦% واتجاه للعينة بالموافقة إلى حد ما. ثم جاءت الفقرة (٣) فى المرتبة الخامسة والتي تشير إلى إتاحة مهارات التفكير العلمي التي تمكن الطلاب من حل مشكلاتهم، وذلك بمتوسط حسابي بلغ ٢,١٥% واتجاه للعينة بالموافقة إلى حد ما، وهى نسبة منخفضة تدل على تدنى الاستفادة الشخصية والعملية من المقررات التدريسية وتترافق هذه النتيجة مع نظيرتها فى الجدول السابق والتي أكدت على خلو محتوى المقررات الدراسية من المعلومات والمعارف المرتبطة بالحرية (العبارة (٧) والتي احتلت المرتبة الأخيرة بجدول (١٠)). يليها الفقرة (٥) والتي احتلت المرتبة السادسة وهى مرتبة منخفضة فى ترتيب الفقرات، ولكنها متقاربة مع سابقتها من حيث النسبة وتشير الفقرة إلى وجود مساواة فى تقييم الطلاب فى الاختبارات النهائية وقد بلغ متوسطها الحسابي ٢,١٢% واتجاه للعينة بالموافقة إلى حد ما، مما يدل على تدنى شعور الطلاب بحضور قيمة العدالة والمساواة إذا ما اتجه الحديث صوب الاختبارات النهائية، وهو تصور ربما يعتنقه فئة من الطلاب ممن يحصلون على نتائج غير مرضية. وفى المرتبة الأخيرة جاءت الفقرة (٤) والتي تشير إلى الشعور بعدم العدالة بسبب سوء التعامل داخل الحرم الجامعي، وبلغ المتوسط الحسابي لهذه الفقرة ١,٨٤% واتجاه للعينة بالموافقة إلى حد ما.

جدول رقم (١٢)

الأنشطة و الفعاليات الجامعية التي تعكس قيمة المشاركة

م	قيمة المشاركة	أشارك	أشارك إلى حد ما	لا أشارك	متوسط حسابي	الاتجاه العام	الترتيب
١	الأنشطة الطلابية	٣٤,٥	٢٥,٥	٤٠	١,٩٤	موافق إلى حد ما	٢
٢	الانتخابات الطلابية	٢٣,٥	٢٣,٣	٥٣	١,٦٨	موافق إلى حد ما	٧
٣	سيمنار القسم	٣٦	٢٤,٥	٣٩,٥	١,٩٦	موافق إلى حد ما	١
٤	المؤتمر العلمي للطلاب	٢٤,٩	٣٢,٣	٤٢,٨	١,٨٢	موافق إلى حد ما	٥
٥	الرحلات العلمية	٢٤	٢٥,٥	٥٠,٥	١,٧٤	موافق إلى حد ما	٦
٦	المسابقات الثقافية	١٦,٨	٢٥,٨	٥٧,٤	١,٥٩	غير موافق	٨
٧	إدارة الندوات وحضور الحفلات	٢٨,٢	٣٤,٣	٣٧,٦	١,٩١	موافق إلى حد ما	٣
٨	أنشطة الكلية الموجهة لخدمة المجتمع	٢٤,٥	٣٦	٣٩,٥	١,٨٥	موافق إلى حد ما	٤
	المتوسط العام للمحور				١,٨١	موافق إلى حد ما	٦٠,٣%

فى هذا المحور نتعرف على طبيعة الأنشطة والفعاليات التي يشارك فيها الطلاب فى المجال الجامعي وهى أنشطة تنوعت ما بين أنشطة علمية وثقافية وفنية ومجتمعية. ويتجه المتوسط العام لمحور: المشاركة فى الأنشطة والفعاليات الجامعية نحو الموافقة إلى حد ما وذلك بنسبة ٦٠,٣% ومتوسط حسابي بلغ ١,٨١% وهى نسبة تعكس مستوى مقبول ولكنه منخفض بالمقارنة بممارسات وتجليات الحرية والعدالة كما هي موضحة فى جدولي (١٠) و(١١)، مما يخلق تدنى

فى المنحنى يبدو بشكل جلي، ويعكس تناقض شديد بين الفكر والعمل، حيث اتجه المبحوثين إلى الإعلاء من قيمة المشاركة كقيمة تزود الجامعة بها طلابها وبلغ حجم هؤلاء ٣٢,٣% وفقًا لجدول (٨) من إجمالي من يرون أن الجامعة تزود طلابها بقيم الديمقراطية وبلغ حجمهم ٥٤,٤% وفقًا لجدول (٦) مما يعكس تناقض ظاهري بين التصور والممارسة من قبل الطلاب، فالرغبة وتأييد الطلاب للمشاركة والمساهمة لم ترق إلى مستوى الممارسة الفعلية، ويرجع ذلك فى تفسيري إلى عدة أسباب بعضها مرتبط بطبيعة النشاط، حيث تفتقد بعض الأنشطة عنصر الجذب والتشويق والاهتمام بالشكل والمضمون. وبعضها مرتبط بتنشئة الطالب وتلعب هنا الأسرة دورًا رئيسيًا فى توجيه الطالب نحو الاهتمام بالجانب التعليمي فقط وذلك بالانتظام فى حضور المحاضرات. واستغلال الوقت بين المحاضرات فى الذهاب إلى المكتبة، وبعضها مرتبط بطبيعة التوجهات الإدارية لكل كلية على حدة(*).

ونستدل على هذه النتيجة من خلال قراءة تفصيلية لفقرات الجدول (١٢) والتي تم ترتيبها وفقًا لمتوسطها الحسابي. حيث جاءت الفقرة (٣) التي تشير إلى حضور سيمنار القسم فى المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ ١,٩٦% واتجاه للعينة بالموافقة إلى حد ما. يليها الفقرة (١) التي تشير إلى المشاركة فى الأنشطة الطلابية والتي احتلت المرتبة الثانية بمتوسط حسابي بلغ ١,٩٤% واتجاه للعينة بالموافقة إلى حد ما. يليها فى الترتيب الفقرة (٧) التي احتلت المرتبة

(*) ونخص هنا بالذكر طبيعة الأحداث التي مرت بها جامعة القاهرة، وخاصة الأحداث الدامية التي شهدها محيط جامعة القاهرة وخاصة كلية الهندسة فى مارس ٢٠١٤،أدت لزامًا إلى توقف بعض الأنشطة الطلابية، أو فرض قيود صارمة متمثلة فى الإجراءات الأمنية المشددة (داخل حرم كلية الهندسة) مما تبعه من سيادة مناخ يحد من الحريات، وأذكر هنا القيود التي خبرتها الباحثة أثنا التطبيق الميداني للبحث، بالسماح بإجراء البحث شريطة التوجه بخطاب رسمي معتمد من الجهة الأكاديمية التي تنتمي إليها الباحثة. وكانت الهندسة هي الكلية الوحيدة التي شددت على الالتزام بالإجراءات الرسمية، وتخصيص موظف من رعاية الشباب وآخر من الأمن لملازمة الباحثة خلال فترة العمل الميداني وتواجدها داخل حرم الكلية، مما يعكس مستوى من التعنت والتشدد والرقابة من قبل إدارة الكلية. ومن الطبيعي أن يؤثر هذا المناخ على السلوك والممارسة المرتبطين بالمشاركة على وجه التحديد.

الثالثة وتشير إلى المشاركة فى إدارة الندوات وحضور الحفلات وذلك بمتوسط حسابي بلغ ١,٩١% واتجاه للعينة بالموافقة إلى حد ما. كما احتلت الفقرة (٨) المرتبة الرابعة و تشير إلى المشاركة فى أنشطة الكلية الموجهة لخدمة المجتمع مثل تنظيم لقاءات مع الأطراف المجتمعية وحضور حوارات مجتمعية والمساهمة فى أنشطة خدمة البيئة، وقد بلغ متوسطها الحسابي ١,٨٥% واتجاه للعينة بالموافقة إلى حد ما. ثم شغلت الفقرة (٤) المرتبة الخامسة، وتشير إلى حضور المؤتمر العلمي للطلاب، وقد بلغ متوسطها الحسابي ١,٨٢% واتجاه للعينة بالموافقة إلى حد ما. يليها الفقرة (٥) والتي تشير إلى المشاركة فى الرحلات العلمية للأقسام التابعة للكليات (محل الدراسة)، وقد شغلت هذه الفقرة المرتبة السادسة وذلك بمتوسط حسابي بلغ ١,٧٤% واتجاه للعينة بالموافقة إلى حد ما. يليها الفقرة (٢) التي تشير إلى المشاركة فى الانتخابات الطلابية وقد احتلت المرتبة السابعة فى الترتيب وهو ترتيب متدني يدل على ضعف مشاركة الطلاب فى الأنشطة التي تمس أوضاعهم وتجسد اهتماماتهم وذلك بمتوسط حسابي بلغ ١,٦٨% واتجاه للعينة بالموافقة إلى حد ما. وفى المرتبة الأخيرة جاءت الفقرة (٨) التي تشير إلى المشاركة فى المسابقات الثقافية وذلك بمتوسط حسابي ١,٥٩% واتجاه عام للعينة بعدم الموافقة وهو أيضًا ترتيب متدني يدل على غياب وعى الطلاب بأهمية المستوى الثقافي والرغبة فى الإعلاء منه.

جدول رقم (١٣)

تجليات قيمة المسئولية في الممارسات داخل الحيز الجامعي

م	قيمة المسئولية	موافق	موافق إلى حد ما	غير موافق	متوسط حسابي	الاتجاه العام	الترتيب
١	أراجع نفسي بشكل مستمر لتقويم سلوكي داخل الحرم الجامعي	٦٣,٥	٣٠,٨	٥,٧	٢,٥٨	موافق	٢
٢	تغليب المصلحة العامة على المصلحة الخاصة	٤٠,٦	٤٩,٨	٩,٦	٢,٣١	موافق إلى حد ما	٣
٣	تعمل الجامعة على ربط المحتوى الأكاديمي بسلوكي الاجتماعي والسياسي	١٧,٥	٣٩,٣	٤٣,٢	١,٧٤	موافق إلى حد ما	٦
٤	احرص على احترام القوانين واللوائح المنظمة للعمل الجامعي	٦٩,٢	٢٨,٤	٢,٤	٢,٦٧	موافق	١
٥	الجأ للعنف عندما يضايقني أحد في الجامعة	٦,٣	٩,٤	٨٤,٣	١,٢٢	غير موافق	٧
٦	أتدخل فوراً عندما أرى أحد يخرب مرافق الجامعة	٢٤,٧	٥٢,٤	٢٢,٩	٢,٠٢	موافق إلى حد ما	٥
٧	أبادر بأي مشاركة تدعم جامعتي	٣١,٩	٤٧,٦	٢٠,٥	٢,١١	موافق إلى حد ما	٤
	المتوسط العام للمحور				٢,٠٩	موافق إلى حد ما	٦٩,٦%

باستجلاء بيانات الجدول (١٣) يتكشف لنا اتجاه المتوسط العام للمحور: تجليات قيمة المسئولية في الممارسات داخل الحيز الجامعي نحو الموافقة إلى حد ما وذلك بنسبة ٦٩,٦% ومتوسط حسابي بلغ ٢,٠٩% وهى نسبة تعكس مستوى جيد وأفضل من المستوى الذي أحرزته تجليات قيمة المشاركة كما هو موضح فى الجدول السابق (١٢). ولكن تحتاج أيضًا قيمة المسئولية إلى مزيد من التدعيم والتعزيز كي تحرز معدلات أعلى للتمثيل على مستوى السلوك و الممارسة. إلا أن بيانات الجدول تعكس حضورًا منضبطًا للسلوكيات والممارسات المرتبطة بقيمة المسئولية الاجتماعية والأخلاقية من جانب الطلاب، وباستجلاء بيانات الجدول (١٣) تتكشف لنا الاتجاهات الإيجابية من قبل المبحوثين نحو السلوك الملتزم والمسئول أخلاقيا حيال المجتمع الجامعي خاصة، وبالتالي المجتمع الأشمل عامة. ونبدأ قراءة الجدول بالعبارة (٤) التي احتلت المرتبة الأولى والتي تشير إلى حرص المبحوثين على احترام القوانين واللوائح المنظمة للعمل الجامعي وتطبيقها وقد بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة ٢,٦٧% واتجاه عام للعينة بالموافقة مما يكشف عن اتجاه إيجابي كثيف حيال المسئولية والالتزام بالقوانين المنظمة للجامعة. يليها فى الترتيب العبارة (١) والتي تدل على اهتمام المبحوثين بمراجعة ما يصدر عنهم من سلوكيات داخل الحرم الجامعي من أجل تقويمها باستمرار، و قد بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة ٢,٥٨% واتجاه عام للعينة بالموافقة مما يعكس اتجاه إيجابي مثمر، وسلوك ملتزم أخلاقيا. وتحتل العبارة (٢) المرتبة الثالثة، وتشير إلى تغليب المصلحة العامة على المصلحة الفردية الخاصة، وقد بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة ٢,٣١% واتجاه للعينة بالموافقة إلى حد ما. ثم يليها عبارة (٧) والتي احتلت المرتبة الرابعة وتشير إلى مبادرة المبحوثين بأي مشاركة تدعم الجامعة، وقد بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة ٢,١١% واتجاه للعينة بالموافقة إلى حد ما. يليها العبارة (٦) والتي مثلت المرتبة الخامسة وتشير إلى المبادرة والتدخل بالقول والفعل حال رؤية أي سلوك يتجه نحو تخريب مرافق الجامعة، ويبلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة ٢,٠٢% واتجاه للعينة بالموافقة إلى حد ما. ثم العبارة (٣) التي احتلت المرتبة السادسة والتي تشير إلى إسهام الجامعة فى ربط المحتوى الأكاديمي بالسلوك الاجتماعي والسياسي، وهى النتيجة التي

دعمتها النتائج السابقة الخاصة بطبيعة محتوى المقررات الدراسية وإمكانية ربط المهارات العلمية المكتسبة بحل المشكلات، وقد بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة ١,٧٤% واتجاه للعينة بالموافقة إلى حد ما. ونختم قراءة بيانات الجدول بالعبارة (٥) التي احتلت المرتبة السابعة والأخيرة والتي تشير إلى عدم اللجوء للعنف فى حال التعرض لمضايقة داخل المحيط الجامعي وقد بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة ١,٢٢% واتجاه للعينة بعدم الموافقة.

٧ : نتائج الدراسة:

٧-١: الديمقراطية: حول المفهوم والمعنى:

شاع اتجاه سائد بين المشاركين بأن مفهوم الديمقراطية يشير فى معناه فى المقام الأول إلى حرية التعبير عن الرأي وذلك بنسبة ٣٣%،كما يشير إلى المشاركة المجتمعية وذلك بنسبة ٣١,٩%، وأيضًا المساواة فى صنع القرار وذلك بنسبة ١٥,٥%. مما يعنى تبلور مفهوم الديمقراطية فى معاني تعكس تجسيدات وقيم بعينها كالحرية والمشاركة والمساواة. بينما ضعف حضور المعنى السياسي للديمقراطية لدى المبحوثين. وتدعم إحدى الدراسات التي ركزت على تحليل توجهات ورؤى الشباب حيال المواطنة والديمقراطية فى البحرين هذه النتيجة حيث أشارت إلى أن عينة الشباب محل البحث كان لديها فهما واضحًا لمفهوم المواطنة، بالإضافة إلى بعض المعارف بشأن الديمقراطية، بيد أنهم يعانون من تدنى الفهم بشأن قضايا السياسة والحكومة، ولذا فهم نادرًا ما يشاركون سياسيًا ومجتمعيًا (محمد طايع ومحمود رشوان، ٢٠١٦: ٢٩٢).

ويتامى التأكيد من قبل المبحوثين على مؤشر حرية التعبير عن الرأي فى تعريفهم لقيمة الحرية، حيث أكدوا على هذا المعنى بمعدل مرتفع بلغ ٦٢%، يليه بعد ذلك المؤشر الذي يجسد جانب الحرية الفردية، حيث تمثل مفهوم الحرية لديهم فى حرية اتخاذ القرار المتوافق مع تفكير وتوجهات الفرد بغض النظر عن اللوائح والقوانين المتبعة، وقد بلغت نسبة هؤلاء ٢٦,٦%. فى نفس الوقت الذي أكدت فيه الدراسة الميدانية على تراجع المعنى السياسي والديني للحرية، حيث سجل هذا المتغير نسبة ضعيفة تتراوح بين ٧,٦% و ١,٣%. مما يدل

على ازدياد مساحة الوعي لدى المشاركين بأهمية التعبير عن الرأي وحرية اتخاذ القرار كمؤشرات للديمقراطية الفعلية ويدل أيضًا على اتساع معناها ليشمل معاني ومجالات منفسحة، وعدم حصرها فى المعنى السياسي والديني فقط.

وبالانتقال إلى المعنى السائد عن العدالة والمساواة، نلاحظ اتجاه قوى من قبل المشاركين نحو ترادف العدالة والمساواة مع انعدام التمييز، حيث حصل هذا المؤشر على ٥٢,٦%. بينما سجلت المؤشرات الدالة على المعاني المرتبطة بتساوي فرص الحياة نسب منخفضة تراوحت بين ١٤,٦% و ١١,٤%. مما يدل على أهمية مؤشري انعدام المساواة وانعدام العدالة إذا ما أردنا الحديث عن ديمقراطية حقيقية وفعلية فى العالم الواقعي.

ويتضح معنى المشاركة وفقًا للدراسة الميدانية فى عدة معاني أبرزها المعنى المتبلور حول المشاركة الفعلية فى القضايا المجتمعية، حيث سجل هذا المؤشر ٥٢,٢% أي أكثر من نصف العينة مما يؤكد على رسوخ مبدأ المشاركة فى القضايا المجتمعية أو الشأن العام كأحد أهم الممارسات المرتبطة بالديمقراطية، بينما تراجع المعنى الدائر حول المساهمة فى صنع القرارات السياسية حيث سجل ١٩%، و المعنى الدائر حول المساهمة فى الأنشطة التطوعية وذلك بنسبة ١٧%. وتتفق هذه النتيجة مع نظيرتيها ليتطابق هنا معنى المشاركة مع المعاني التي أشارت إليها قيم الديمقراطية و الحرية والتي تؤكد على تراجع المعنى الذي يحصر الديمقراطية والحرية والمشاركة فى المعنى السياسي فقط.

وفيما يتعلق بمعنى المسئولية فقد تمحور تعريفها حول الاهتمام بواجبات الفرد نحو مجتمعه ومعرفة حقوقه كمواطن وذلك بنسبة كبيرة بلغت ٦٤,٤%. ولعل هذا المعنى يترادف تمامًا مع فكرة الحقوق والواجبات تلك الفكرة التي ركز عليها مفهوم المواطنة، وتعويلاً على ذلك يمكن اعتبار المسئولية والمواطنة وجهان لعملة واحدة، وفى هذا الصدد يؤكد "أحمد زايد" على طبيعة العلاقة التبادلية والتفاعلية بين مفاهيم المواطنة، والهوية، وحقوق الإنسان، والديمقراطية (أحمد زايد وآخرون، ٢٠١٢ : ٢٧). بينما انخفضت المؤشرات كثيرًا عندما أشار المشاركين إلى الالتزام بالسلوكيات والآداب العامة، وكذا احترام الأشخاص المختلفين معي دينيًا ومذهبياً

كمعاني دالة على المسئولية وذلك بنسب ١٦,٦% و ١٠,٥% من إجمالي العينة وذلك على التوالي. وتنخفض الأرقام كلما اتجهنا نحو المعنى الدائر حول التضحية من أجل الآخرين، والمحافظة على الممتلكات العامة وذلك بنسب ٤,٤% و ٤,١% على التوالي وهى نسب متقاربة ومنخفضة فى ذات الوقت إذا ما قورنت بالنسب الدالة على الواجبات والحقوق والالتزام بالآداب العامة.

٧-٢ : **الديمقراطية: دور الجامعة: منح أم كبح:**

أشارت نتائج الدراسة الميدانية إلى وجود اتجاه إيجابي متوسط من قبل المشاركين نحو الدور الذي تلعبه الجامعة فى تزويد طلابها قيم الديمقراطية، حيث بلغ معدل الموافقة ٥٤,٤% مما يعكس محدودية الدور، وضرورة مضاعفة العبء الملقى على عاتق الجامعة كمؤسسة تربوية و تعليمية وأكاديمية فى بناء وإكساب الطلاب ثقافة وقيم الديمقراطية. وتترافق هذه النتيجة مع نتائج إحدى الدراسات التي أجريت للكشف عن دور الجامعات الأردنية فى تشجيع طلابها على ممارسة المبادئ والقيم الديمقراطية، حيث توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباطية إيجابية متوسطة لدور الجامعات الأردنية فى تعزيز الممارسات الطلابية للمبادئ والقيم الديمقراطية (رنا الصمادى، مرجع سابق). ووفقًا للدراسة الميدانية الحالية تتمثل القيم التي تزود بها الجامعة طلابها فى المشاركة، والمسئولية، والحرية، ثم العدالة والمساواة. بينما تكمن الأسباب خلف تقلص دور الجامعة فى إكساب طلابها قيم الديمقراطية وذلك من وجهة نظر المشاركين الذين بلغ معدل رفضهم ٤٥,٦% فى حزمة من الأسباب يتمثل أبرزها فى: غياب حرية التعبير عن الرأي داخل المحيط الجامعي، والشعارات الجامدة التي لا تترجم إلى سلوك واقعي وذلك بنسبة ١٤,٨% لكلا المتغيرين، فقد أكد المشاركين فيما سبق على أهمية حضور حرية التعبير عن الرأي كمعنى أساسي للديمقراطية وربما يعكس هذا المؤشر افتقاد المشاركين لحرية التعبير عن الرأي أو أهمية هذا المؤشر بالنسبة لهم إذا ما أردنا الحديث عن ديمقراطية حقيقية تمارس داخل الحيز الجامعي لتعمم فى المجتمع إجمالاً. يليه انشغال الجامعة بالعملية التعليمية فى المقام الأول، حيث بلغ هذا المتغير ٩,٦%. مما يكشف عن غياب بيئة جامعية ميسرة لتحويل قيم

الديمقراطية إلى ممارسات واقعية يلعبها الطلاب ويمارسونها. وندلل على هذه النتيجة بالموقف النظري "لأنتوني جيدنز"، عندما تحدث عن "الكوابح Constraints" (أو القيود) التي تفرضها البنية على الفاعلين ويقصد "جيدنز" بها مجموعة الظروف التي تحد من الفرص المتاحة للتفاعل على النحو الذي يرغب فيه معظم أفراد المجتمع (أحمد زايد،١٩٩٦: ٧٨). فالبنية فى هذه الحالة أو الجامعة لا توفر الإطار الداعم للقيام بالممارسات أو توفره بشكل مقيد، حيث تفرض مجموعة من الكوابح والقيود المتمثلة فى نصوص اللائحة والجوانب التنظيمية والإدارية و المادية التي تحول دون القيام بالأنشطة و الممارسات الجامعية بالشكل المرجو. ويدعونا هذا الموقف إلى المناداة بأهمية تغيير السياق بعناصره التنظيمية و اللائحية و المادية ليتلاءم مع طبيعة الممارسات الديمقراطية دون عوائق أو كوابح، و نقلها من موقع الشعارات أو القيم الجامدة إلى نطاق الممارسات الفعلية الإيجابية.

٧-٣: الديمقراطية: التجليات والممارسات:

الحرية:

كشفت الدراسة الميدانية عن تجلي قيمة الحرية فى الممارسات الفعلية للطلاب داخل الحيز الجامعي حيث حصل المتوسط العام للمحور على الموافقة إلى حد ما وذلك بنسبة ٧٠,٣٣% ومتوسط حسابي بلغ ٢,١١%. مما يدل على حضور قيمة الحرية فى الممارسات الجامعية وذلك بشكل جيد، ولكن مع الحاجة إلى مزيد من الدفع نحو التنشيط والتفعيل من كافة مؤسسات التنشئة الاجتماعية للوصول إلى مستوى أفضل للممارسة. ويمكن تفسير هذه النتيجة فى ضوء ما انتهت إليه إحدى الدراسات التي استهدفت التعرف على درجة ممارسة القيم الديمقراطية من وجهة نظر الطلاب وأعضاء هيئة التدريس فى الجامعة الأردنية الحكومية وسبل تفعيلها، حيث خلصت الدراسة إلى أن المتوسط الكلى لدرجة ممارسة القيم الديمقراطية فى مجال الحرية لدى الطلاب بلغ درجة متوسطة (وليد الجراح، مرجع سابق). وهى نتيجة متقاربة مع ما توصلت إليه نتائج البحث الحالي.

ووفقًا للدراسة الميدانية، تمثلت أبرز الفعاليات والأنشطة التي احتلت المراتب المتقدمة فى حقل الحرية فى: اختيار القسم العلمي داخل الكلية، ثم ممارسة التصويت وانتخاب اللجان الطلابية، وهى كلها ممارسات ترتبط بالجوانب التنظيمية والإدارية المعمول بها وفقا للوائح الطلابية، يليها قيام الأساتذة بتدريب الطلاب على حرية التعبير عن الرأي والنقاش داخل قاعات المحاضرات، وهو الأمر الذي يدل على الدور الإيجابي الذي يقوم به الأساتذة فى إكساب طلابهم وتدريبهم على الأساليب الديمقراطية أثناء العملية التعليمية ويمكن تفسير هذه النتيجة فى ضوء النتيجة التي أكدتها إحدى الدراسات التي أجريت على أعضاء هيئة التدريس بجامعة الكويت للتعرف على درجة ممارساتهم للديمقراطية، حيث أثبتت الدراسة بلوغ ممارسة أعضاء هيئة التدريس للديمقراطية و ذلك فى مجال حرية الرأي والتعبير نسبة ٨٣،٧٥% وهى نسبة مرتفعة (محمد العتيبى، مرجع سابق)، مما يعنى أن استملاك الأستاذ الجامعي لقيمة حرية الرأي والتعبير وممارسته لها، تعزز من قدرته على منح هذه القيمة وتنشئة أجيال متتالية من الطلاب علي حرية التعبير عن الرأي والتفاعل الإيجابي البناء. بينما سجل استشعار الطلاب بانعدام القيود على حرياتهم الشخصية فيما يتعلق بكل مظاهر السلوك والشكل الخارجي داخل الحرم الجامعي استجابة منخفضة إذا ما قورنت بالعبارات السابقة، وهو الأمر الذي يدل على وجود قدر من الكوابح فيما يتعلق بالحريات الشخصية والالتزام بالقواعد الاجتماعية داخل الحرم الجامعي. وربما يختلف الأمر عند ممارسة الطلاب لحرياتهم الشخصية ولكن خارج نطاق الجامعة، ونستند فى ذلك إلى ما أوضحته إحدى الدراسات التي أجريت على طلاب جامعة القاهرة، حيث أكدت الدراسة على ميل المبحوثين إلى تأييد حرية التصرف فى الأمور الشخصية بوصفها أحد مؤشرات الحرية، حيث بلغت النسبة الإجمالية للتأييد ٨٢،٢% (محمد سالمان، ٢٠٠٧).

العدالة والمساواة:

وبالانتقال إلى قيمة العدالة والمساواة، ووفقًا للدراسة الميدانية حصل المتوسط العام للمحور على الموافقة إلى حد ما وذلك بنسبة ٧٣% ومتوسط حسابي بلغ ٢,١٩%، مما يدل

على مستوى جيد لحضور هذه القيمة، ولكنها بحاجة أيضًا مثل قيمة الحرية إلى مناخ جامعي يتسم بإطار أكثر رحابة يضم متسع من الإجراءات والأساليب التي تعزز من تحقيق العدالة والمساواة فى الحياة الجامعية. ويمكن تفسير هذه النتيجة أيضًا فى ضوء ما انتهت إليه إحدى الدراسات التي استهدفت التعرف على درجة ممارسة القيم الديمقراطية من وجهة نظر الطلاب وأعضاء هيئة التدريس فى الجامعة الأردنية الحكومية وسبل تفعيلها، حيث خلصت الدراسة إلى أن المتوسط الكلى لدرجة ممارسة القيم الديمقراطية فى مجال العدالة والمساواة لدى الطلاب بلغ درجة متوسطة (وليد الجراح، مرجع سابق). ووفقًا للبيانات الميدانية يعد أسلوب الأساتذة فى التعامل والتفاعل مع الطلاب دون تمييز، وإتاحة لجوء الطلاب إلى التظلم إذا استلزم الأمر،وأيضا إطلاع الطلاب على درجات أعمال السنة، وإتاحة الفرصة للطلاب بممارسة الأنشطة الطلابية التي تتوائم مع ميولهم، تعد من أبرز الإجراءات والأساليب التي يتم إتباعها بشكل فعلى داخل الحياة الجامعية،مما يعكس إصرار الأساتذة على تجسيد الحرية والمساواة، وحضور واضح للشفافية والنزاهة أثناء العملية التعليمية وتعكس فى ذات الوقت حضور إيجابي لقيمة العدالة والمساواة، من جانب كل من الأساتذة والإدارة الجامعية. وعلى الجانب الآخر تدنى المؤشر الدال على وجود مساواة فى تقييم الطلاب فى الاختبارات النهائية، وهو الأمر الذي يدل على تدنى شعور الطلاب بحضور قيمة العدالة والمساواة إذا ما أتجه الحديث صوب الاختبارات النهائية، وهو تصور ربما يعتنقه فئة من الطلاب ممن يحصلون على نتائج غير مرضية. وتأسيسا على ما سبق، تنبثق أهمية فتح آفاق بحثية جديدة حول بناء مؤشرات للعدالة والمساواة وذلك من وجهة نظر الطلاب أنفسهم، وقياسها فى الواقع الفعلي الممارس، للخروج بنتائج يمكن أخذها فى الاعتبار عند وضع القوانين واللوائح للمؤسسة الجامعية.

المشاركة:

ويتدنى المنحنى بشكل حاد و يخلق فجوة إذا ما تكشفنا بيانات الجدول الخاص بتجليات قيمة المشاركة. حيث يتجه المتوسط العام للمحور نحو الموافقة إلى حد ما وذلك بنسبة٦٠,٣% ومتوسط حسابي بلغ ١,٨١% وهى نسبة تعكس مستوى مقبول ولكنه

منخفض بالمقارنة بممارسات وتجليات قيمتي الحرية و العدالة. وتعكس هذه النتيجة حدوث تناقض ظاهري بين التصور والممارسة من قبل الطلاب،فالرغبة وتأييد الطلاب للمشاركة والمساهمة لم ترق إلى مستوى الممارسة الفعلية. ويمكن تفسير هذه النتيجة فى ضوء مقولة "الهابيتوس" "لبيير بورديو"، فالهابيتوس الجامعي لم يمنح للطلاب الأفكار والميول والمعتقدات وبمعنى أشمل المخططات المرتبطة بالأنشطة والفعاليات الاجتماعية والثقافية التي تقدمها الجامعة لطلابها. ومن ثم لم يرقى الهابيتوس الجامعي إلى مستوى الممارسة ليتجلى فى شكل مساهمات وممارسات طلابية للأنشطة والفعاليات الجامعية المتنوعة إلا بالنذر القليل. خاصة وأن الاستعدادات والاتجاهات التي اكتسبها الطلاب خلال عملية التنشئة الاجتماعية داخل الأسرة ربما تلعب دورًا مؤثرًا فى توجيه الطلاب نحو المشاركة المجتمعية عامة، وهو الأمر الذي يؤثر على مشاركتهم داخل البيئة الجامعية، ويخلق قدرًا من التنوع فى مستوى ودرجة الممارسة. وفى هذا السياق نود التأكيد على أهمية توجيه مزيد من الدراسات والبحوث التي تهدف إلى الكشف عن أساليب بناء آليات لتعزيز الممارسات العملية للقيم الديمقراطية فى المحيط الجامعي وتفعيلها وخاصة فى مجال المشاركة. وتتسق النتيجة الحالية مع نتائج إحدى الدراسات التي أجريت على طلاب جامعة المنوفية، حيث أكدت الدراسة على عزوف الطلاب عن ممارسة الأنشطة الطلابية وذلك بنسبة (٧١،٤%) وهو مؤشر يعد خطيرًا ويثير تساؤلات عديدة حول أسباب هذا العزوف والتي تمثل أبرزها وفقا للدراسة وبالتوالي فى نظام التقييم والامتحانات، حيث أشارت نسبة كبيرة من الطلاب غير المشاركين (٦٩%) أن نظام الفصل الدراسي يتعارض كلية مع إمكانية ممارسة أي أنشطة طلابية،يليه مشكلات متعلقة بالأنشطة الطلابية ذاتها، حيث أشار (٤١%) من الطلاب غير المشاركين إلى بعض المشكلات مثل تعارض مواعيد الأنشطة مع مواعيد المحاضرات، وعدم توافر الأماكن اللازمة لممارسة هذه الأنشطة، وأخرى غيرها(ممدوح إسماعيل، ٢٠٠٧).

ووفقًا للدراسة الميدانية فإن أبرز الفعاليات التي يساهم فيها الطلاب تتمثل فى حضور السيمنار العلمي للقسم، يليه المشاركة فى الأنشطة الطلابية، ثم حضور الحفلات والندوات، ثم

المشاركة فى أنشطة الكلية الموجهة إلى خدمة المجتمع، ويأتي حضور المؤتمر العلمي للطلاب فى نهاية الترتيب. ومن الجلي أن اللائحة الطلابية الحالية، والقيود الإدارية والتنظيمية الجامعية تعد من أبرز المعوقات التي تحول دون ممارسة الطلاب ومشاركتهم للفعاليات والأنشطة العلمية والثقافية والاجتماعية والسياسية داخل البيئة الجامعية. ولعل هذا الواقع يوجهنا إلى ضرورة إجراء مزيد من الدراسات التي تهدف إلى تسليط الضوء على مجموعة من الاقتراحات الواقعية التي يمكن تفعيلها، أو وضع آليات لمواجهة هذه المشكلة وذلك من أجل بيئة جامعية توفر للطلاب مناخ إيجابي للمشاركة.

المسئولية:

ويتجه المتوسط العام لمحور تجليات قيمة المسئولية في الممارسات داخل الحيز الجامعي نحو الموافقة إلى حد ما وذلك بنسبة ٦٩,٦% و متوسط حسابي بلغ ٢,٠٩% وهي نسبة تعكس مستوى جيد وأفضل من المستوى الذي أحرزته تجليات قيمة المشاركة. حيث تعكس بيانات الدراسة الميدانية حضورا منضبطا للسلوكيات والممارسات المرتبطة بقيمة المسئولية الاجتماعية والأخلاقية من جانب الطلاب. مما يجلى عن مستقبلاً مشرقًا وروحًا أكثر تفاؤلاً، فى خلق جيل ملتزم أخلاقيًا ومتسم بالمواطنة الصالحة التي توازن بين الحقوق والواجبات. فالمسئولية الاجتماعية والمواطنة وجهان لعملة واحدة ولا يمكن فصلهما سواء على مستوى الفكر أو الممارسة. وفى هذا الصدد تؤكد إحدى الدراسات التي أجريت على طلاب جامعة القاهرة (المبحوثين) وجود درجة عالية من القبول للمضامين التي تشير إلى تعريف المواطنة بأنها التمتع بالحقوق والالتزام بالواجبات (محمد سالمان، مرجع سابق). وهو نفس المعنى الذي تشير إليه المسئولية الاجتماعية و الأخلاقية. وتحتاج قيمة المسئولية الاجتماعية والأخلاقية وفقًا لمؤشرات الدراسة الميدانية إلى مزيد من التدعيم والتعزيز كي تحرز معدلات أعلى للتمثيل على مستوى السلوك والممارسة. ووفقًا للبيانات الميدانية، تتمثل أبرز السلوكيات والممارسات التي تعكس قيمة المسئولية الاجتماعية والأخلاقية لدى الطلاب (وذلك وفقا لترتيبها) فى: حرص الطلاب على احترام وتطبيق القوانين واللوائح الجامعية، يليها مراجعة الطلاب لأنماط سلوكهم

الممارس داخل المحيط الجامعي بهدف تقويمه، يليها تغليب المصلحة العامة على المصلحة الخاصة، ثم المبادرة بأي مشاركة تدعم الجامعة، وأيضًا التدخل الفوري حال رؤية أي سلوك يخرب مرافق الجامعة، بالإضافة إلى عدم اللجوء إلى العنف فى حال التعرض لمضايقة داخل المحيط الجامعي. وهى كلها أمور تدل على حرص الطلاب المشاركين على أداء واجباتهم نحو المؤسسة الجامعية التي ينتمون إليها ويشعرون بالمسئولية الاجتماعية والأخلاقية نحوها. فالمسئولية الاجتماعية تعكس درجة انخراط الفاعل فى الحياة الجمعية ومستوى إحساسه بالواجب الاجتماعي تجاه المجتمع، فالمسئولية الاجتماعية لا تنصرف إلى دوائر الفرد فقط، بل تنصرف إلى دوائر الجماعة بصورها المختلفة، والمنظمات الاجتماعية بأشكالها المختلفة، وكل المؤسسات الفاعلة فى الحياة الاجتماعية بشكل عام (أحمد زايد، ٢٠١٨:١٧١). وتحيلنا هذه النقطة إلى التأكيد على الدور التفاعلي لكل من الجامعة كمؤسسة والطلاب كفاعلين فى تعزيز نشر قيمة المسئولية الاجتماعية والأخلاقية لتمارس فى دوائر اجتماعية أكثر اتساعًا وشمولاً.

قائمة المراجع

١- أحمد زايد (١٩٩٦)، آفاق جديدة فى نظرية علم الاجتماع، نظرية تشكيل البنية، المجلة الاجتماعية القومية،المجلد (٣٣)، يناير / مايو، العددان ١-٢. المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة.

٢- أحمد زايد (٢٠١٢)، التعليم و تأسيس منظومة القيم، مجلة التفاهم،المجلد(٣٦) سلطنة عمان.

٣- أحمد زايد وآخرون (٢٠١٢)، بناء القيم الاجتماعية لتنشئة الأطفال: نحو تعليم من أجل المواطنة، بحث غير منشور، اليونيسيف بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات الاجتماعية بكلية الآداب جامعة القاهرة، القاهرة، مصر.

٤- أحمد زايد وآخرون (٢٠١٣)، الأطر الثقافية الحاكمة لسلوك المصريين واختياراتهم: دراسة لقيم النزاهة والشفافية والفساد، القاهرة: مطبوعات مركز البحوث و الدراسات الاجتماعية، كلية الآداب-جامعة القاهرة.

٥- أحمد زايد (٢٠١٨)، المواطنة : الهوية الوطنية و المسئولية الاجتماعية،القاهرة،دار العين للنشر.

٦- إقبال الأمير (٢٠٠٤) المشاركة المجتمعية فى مصر: رؤية وتحليل، المؤتمر السنوي الثاني لمركز تعليم الكبار: تقويم التجارب والجهود العربية فى مجال محو الأمية وتعليم الكبار، مصر.

٧- المنجد فى اللغة والإعلام (١٩٩٢)، الطبعة ٣٣،بيروت : دار الشروق.

٨- أنتونى جيدنز (٢٠٠٢)، مقدمة نقدية فى علم الاجتماع، ت: أحمد زايد وآخرون، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، جامعة القاهرة.

٩- تشارلز تيللى (٢٠١٠)، الديمقراطية، ترجمة: محمد طباخ، الطبعة الأولى، بيروت: المنظمة العربية للترجمة.

١٠- جميل حمداوي (٢٠١٥)، المفاهيم السوسيولوجية عند بورديو، مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد ١٢، الجزائر، مركز جيل البحث العلمي.

١١- جون س. درايزك وباتريك دنلفى (٢٠١٣) نظريات الدولة الديمقراطية، ت: هاشم أحمد محمد، المركز القومي للترجمة، الطبعة الأولى، العدد (١٨٠١)، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة.

١٢- حنان رزق (٢٠٠٢)، دور بعض الوسائط التربوية فى تنمية القيم الأخلاقية لدى الشباب فى ظل ملامح النظام العالمي الجديد، مجلة كلية التربية، المنصورة، العدد(٤٨).

١٣- خالد حمدان (٢٠٠٧)، حرية الرأي في واقعنا المعاصر، https://docsgoogle.com/viewer/a=v&9=cache:anBnrv7xXXH

١٤- ديفيد إنجلز وجون هيوسون (٢٠١٣)، مدخل إلى سوسيولوجيا الثقافة، ترجمة: لما نصر، الطبعة الأولى، لبنان: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

١٥- رنا الصمادى (٢٠١٠)، الجامعات الأردنية ودورها فى تعزيز الممارسات الديمقراطية بين طلبتها، مجلة العلوم التربوية والنفسية، البحرين، المجلد(١٣)، العدد الأول.

١٦- سعد جمعة (١٩٨٤)، الشباب والمشاركة السياسية، سلسلة علم الاجتماع المعاصر،العدد (٦٢)، القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع.

١٧- سليم الزيون (٢٠١١)، الممارسات الديمقراطية لدى أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة جرش الأهلية من وجهة نظر طلبتهم، مجلة دراسات العلوم التربوية، الأردن، المجلد(٣٨).

١٨- سيد عثمان (١٩٩٦)، التحليل الأخلاقي للمسئولية الاجتماعية، القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية.

١٩- شارلوت سيمور سميث (٢٠٠٩)، موسوعة علم الإنسان : المفاهيم والمصطلحات، ترجمة مجموعة

٢٠- من أساتذة علم الاجتماع والانثروبولوجيا، إشراف: محمد الجوهري، المشروع القومي للترجمة،الطبعة الثانية، القاهرة : المجلس الأعلى للثقافة.

٢١- عبد الله العازمي (٢٠١٣)، الممارسات الديمقراطية في جامعة الكويت من وجهة نظر الطلبة : دراسة ميدانية، مجلة كلية التربية، مجلد (٢٣)، العدد الثاني، جامعة الإسكندرية.

٢٢- عبد المجيد السخيري (٢٠١٤)، معجم بيير بورديو: رأس المال، مجلة نوافذ، المغرب، العدد (٥٨).

٢٣- عمارة رمضان (١٩٩٣)، التربية على حقوق الإنسان والديمقراطية في الوطن العربي، الواقع والآفاق على مستوى التعليم الأساسي والثانوي، في: الندوة العربية حول التربية على حقوق الإنسان والديمقراطية في الوطن العربي، تونس: المعهد العربي لحقوق الإنسان.

٢٤- كارل لاتز (٢٠٠٠)، ثلاثة تيارات في علم النفس الثقافي، دراسة نقدية، ترجمة: كمال شاهين، الثقافة العالمية، العدد (١٠١).

٢٥- مجدي عزيز (١٩٩٨)، المنهج التربوي والوعي السياسي، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

٢٦- محمد العتيبي (٢٠١٤)، درجة الممارسات الديمقراطية لدى أعضاء هيئة التدريس في جامعة الكويت، مجلة القراءة والمعرفة، القاهرة، العدد (١٥٣).

٢٧- محمد بني ارشيد (٢٠١٢)، درجة ممارسة أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة البلقاء التطبيقية لبعض الممارسات الديمقراطية من وجهة نظر طلبة الجامعة أنفسهم، المجلة العربية للعلوم الاجتماعية، المؤسسة العربية للاستشارات العلمية وتنمية الموارد البشرية، القاهرة، المجلد الأول، العدد الأول.

٢٨- محمد سلمان(٢٠٠٧)، توجهات طلاب جامعة القاهرة نحو المواطنة: دراسة ميدانية، فى: الجامعة وبناء المواطنة فى مصر، تحرير: كمال المنوفي وآخرون، الطبعة الأولى، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، جامعة القاهرة.

٢٩- محمد طايع وحمود رشوان (٢٠١٦)، رؤى الشباب لكيفية بناء الديمقراطية بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١: دراسة ميدانية لعينة من طلاب جامعة القاهرة، مجلة كلية الآداب، القاهرة، المجلد(٧٦)، يوليو، العدد(٥).

٣٠- مخيمر أبو سعدة (٢٠٠٧)، الديمقراطية ومعوقات التحول الديمقراطي فى الوطن العربي، فى: الدين والسياسة والديمقراطية، تحرير: رفيق المصري، الطبعة الأولى، بيروت: مركز حقوق الإنسان والمشاركة الديمقراطية.

٣١- مصطفى خلف (٢٠٠٢)، قراءات معاصرة فى علم الاجتماع، جامعة القاهرة،مركز البحوث والدراسات الاجتماعية.

٣٢- مصطفى كامل السيد (٢٠٠٧)، سؤال الديمقراطية الصعب فى مصر، نحو رؤية وطنية لتعزيز الديمقراطية فى مصر، ت: عاطف السعداوى، الطبعة الأولى، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

٣٣- ممدوح إسماعيل (٢٠٠٧)، الأنشطة الطلابية فى الجامعات المصرية وبناء قيم المواطنة:تحليل الموقف وآليات العلاج(استطلاع رأى لعينة من طلاب جامعة المنوفية)،فى: الجامعة وبناء المواطنة فى مصر، تحرير: كمال المنوفي وآخرون، الطبعة الأولى، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، جامعة القاهرة

٣٤- مهدي بدارنة (٢٠١٢)، مبادئ الديمقراطية وممارسة قيمها من قبل طلبة الدراسات العليا في الجامعة الأردنية وسبل تطويرها، رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك.

٣٥- نيقولا ميكافيللى (٢٠٠٢)، تراث الفكر السياسي قبل الأمير وبعده، ت: خيري حماد، الطبعة الرابعة و العشرون، بيروت: منشورات دار الآفاق الجديدة،.

٣٦- هناء بدوى (٢٠٠٠)، التنمية الاجتماعية، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

٣٧- وفاء سوالمة (٢٠٠٠)، تصورات طلبة جامعة اليرموك نحو الممارسات الديمقراطية لأعضاء هيئة التدريس فيها، رسالة ماجستير، أربد: جامعة اليرموك.

٣٨- وليد الجراح (٢٠١٣)، درجة ممارسة القيم الديمقراطية لدى طلبة وأعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية الحكومية وسبل تفعيل ممارستها، رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك.

39- Abbas,H. & Kumar,R. (2012), Political theory, Delhi: Dorling Kindersley.

40- Al-Zyoud, M. (2014) Democratic Values among Academics of the University of Jordan, Dirasat, Educational Sciences, vol (1),no(1).

41- Bhargava,R. & Chraya,A.(2013),Political Theory, tens empression, India,: Maitrey Printech.

42- Brodie, E. & Others (2009), Understanding Participation, U.K: Literature review.

43- Cambridge international dictionary of English(1997) , Cambridge university press.

44- Dingwerth,K.(2014), Global Democracy & The Democratic Minimum, Europe Journal Of International Relations, vo20 ,no(4).

45- D.Tansey, S & Jackson, N. (2008), POLITICS ,the basics ,4th edition , Routledge , London & new york.

46- Huntington , S. (1991), the third wave : Democratization in the late twentieth century , Norman , Oklahoma : the university of Oklahoma press

47- Hussainy, M. (2012), Increasing Democratic Political Engagement among University Students in Jordan, Policy Paper, Friedrich Ebert Sifting, December,

48- Kneuer,M.(2016), E-democracy : A new challenge for measuring democracy, International Political Science Review,U.K, vo(37),no(5).

49- Knutsen,C.(2010),Measuring Effective Democracy, International Political Science & Review, U.K,vo(31),no(2).

50- L.Sills,D.(1968),International Encyclopedia of the Social Science, Crowell Coller& Mcmillan,vo(4).
51- Parekh, B. (2003), A New Politics of Identity, Palgrave Macmillan, first published.
52- Rowntree, D. (1981), A Dictionary of Education, Harper & Row publishers, London.
53- Srinivasan, J.(2013), Democracy, in :Political Theory, Bhargava, R. & Chraya,A. tens empression, India,: Maitrey Printech(http://talloiresnetwork.tufs.edu/who-we-ar)

(http://talloiresnetwork.tufs.edu/who-we-ar/talloires-declaration.)(http://www.aucegypt.edu/academics/maan/pages/default.aspx)